■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل
٢- الزراعة وتحدياتها

عبد القادر دياب*

عقدت دائرة الحوار حول الزراعة المصرية وتحديات المستقبل بمقر معهد التخطيط القومى فى الثالث والعشرين من شهر ذو القعدة عام ١٤١٨هـ الموافق الثالث والعشرون من مارس عام ١٩٩٨ وشارك فيها بحسب الترتيب الهجائى السادة:

أ. د. السيد كيلانى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.آمال محمد على	مدير عام التخطيط والمتابعة بهيئة الصرف
أ. عبد الحميد عامر	مركز عامر الدولى
أ.د. عبد السلام جمعه	المشرف على بحوث القمح بمركز البحوث الزراعية
أ.د. عبد الفتاح ناصف	رئيس هيئة تحرير المجلة
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. عبده شطا	استاذ متفرغ بمركز بحوث الصحراء
اللواء محمد محمد العشرى	مدير التسويق والمبيعات بسوق العبور
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى

* أ. د. عبد القادر دياب : مستشار بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم... نبدأ بالتعريف بأن المجلة فى كل عدد من أعدادها تختار موضوعا من الموضوعات المهمة وتدعو لحضور دائرة الحوار حول هذا الموضوع مجموعة متميزة من المتخصصين فى المجالات المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع. من العدد السابق بدأنا سلسلة من دوائر الحوار عن مصر وتحديات المستقبل وتم تغطية موضوع الانتماء والهوية والإنسان وكنا نفكر فى تغطية الدفاع الاجتماعى فى جلسة ثانية ولكن رأينا أن ندخل فى تفصيلات أكثر من الناحية الاقتصادية لتغطى موضوعات متنوعة قبل أن ندخل للدفاع الاجتماعى.

بدأنا كالعادة بقطاع الزراعة الذى - مع أهميته - يحتاج بين الحين والآخر تناوله والبحث فى مشاكله سواء فى الماضى أو توقعات مانتمناه مستقبلا وماهى المشاكل التى تواجه هذا القطاع ليحقق اهدافه فى المستقبل وهناك ورقة عمل وزعت على حضراتكم تحاول وضع الخطوط العريضة أو المحاور لبعض التحديات أمام هذا القطاع للنقاش ومن الممكن اضافة أى نقاط أخرى. هناك دائما تداخل بين هذه الموضوعات أو الأبعاد الأساسية لكن لسهولة العرض وضعت بعض هذه التحديات الأساسية التى تواجه قطاع الزراعة فى محاولته لتحقيق أهدافه فى المستقبل.

نبدأ كالعادة - وقد حضر الدكتور عبد السلام جمعه احدى دوائر الحوار السابقة - بتوضيح أننا يمكن أن نأخذ المحاور واحدا تلو الآخر، أو أن كل مشارك يدلى بمداخلته فيما يراه من موضوعات فى دوائر الحوار السابقة كان الغالب أن المشارك يركز فى مداخلته على مايريد واذا أراد اضافة أى تعليقات على المحاور الأخرى فليس هناك مشكلة ، عادة المداخلة الأولى تكون طويلة لكن لكى يستفيد من وجود الجميع ولكى يعطى كل فرد ما عنده - نحاول جعلها ١٠ دقائق - ثم نتيجة المناقشة ممكن أن تتلو ذلك مداخلات مدتها أقل. وسوف نبدأ كما هو متبع باعطاء الكلمة للدكتور عبد القادر دياب الذى أعد ورقة دائرة الحوار ليعطينا ملخصا يذكر من قرأ هذه الورقة بأهم ما جاء بها.

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم... بالنسبة للتحديات المستقبلية للزراعة المصرية فهى مايمكن إجمالها فى كيفية أو قدرة قطاع الزراعة على مواجهة الاحتياجات الغذائية المتنامية للمجتمع المصرى، والذى

يتصف بوجود إضافات سنوية إلى تعداد سكانه تبلغ حاليا نحو ١,٣ مليون نسمة مع احتمال أن تزداد عن ذلك فى المستقبل مع زيادة العدد الكلى للسكان. وبافتراض استمرارية معدل النمو السكانى على ماهو عليه حالياً، وخاصة إذا مانظرنا إلى العجز الحالى فى الانتاج من الغذاء ومايصاحبه من زيادة الواردات الزراعية بقدر يفوق وبكثير الصادرات الزراعية وبالتالى ظهور عجز فى الميزان التجارى الزراعى يشكل حالياً مايقرب من ٣٥٪ من العجز فى الميزان التجارى الكلى المصرى .وتزداد حدة هذا التحدى إذا كان من المستهدف أيضاً تحسين الميزان التجارى الزراعى مستقبلاً من خلال زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات الزراعية أوكليهما مع مطالبة الزراعة بتوفير المادة الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية أو المشاركة فى توفير فرص العمل المنتج.

وإذا ماجاز لنا أن نسمى ذلك بالتحدى الأكبر أمام الزراعة المصرية مع مطلع القرن القادم، فإن مواجهة هذا التحدى يفرض على الزراعة حتمية مواجهة الكثير من التحديات. فتحليل الأوضاع الراهنة فى قطاع الزراعة يكشف عن وجود الكثير من التحديات من منظور تنمية الزراعة فى حد ذاتها إلى جانب بعض التحديات الأخرى المتوقعة والتى تفرضها طبيعة الظروف المحلية، وطبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد بما يتضمنه من تكتلات اقتصادية وتحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية .ان هذه التحديات - وعلى الرغم مما قد يوجد بينها من تشابكات، أو تداخلات يمكن صياغتها فيما يلى:

١- الحفاظ على الأراضى الزراعية المستغلة حالياً

ان المحافظة على الموارد الزراعية الطبيعية المستغلة حالياً فى الزراعة، خاصة الأراضى الزراعية، والحفاظ على انتاجيتها من التدهور وتحسين خواصها الطبيعية والكيماوية بغرض تحقيق زيادة متواصلة فى إنتاجيتها تعد ضرورة أساسية لمساعدة قطاع الزراعة على مواجهة التحدى الأكبر السابق ذكره، وان كان التحدى المتوقع هنا يكمن فى امكانية الحفاظ على هذه الموارد الأرضية دون إهدارها فى إستخدامات أخرى غير زراعية فى ظل التزاحم والضغط السكانى المضطرد عليها، حيث يطرح هذا التحدى عدة تساؤلات وهى:

(١/١) هل الخروج بالزراعة المصرية إلى المناطق الصحراوية مع إقامة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة بالصحارى يمكن أن يساهم بدور مؤثر فى الحفاظ على الأراضى الزراعية المنزرعة دون إهدارها فى أغراض غير زراعية فى ظل التزاحم والضغوط السكانية الحالية عليها ؟

(١/٢) كيف يمكن مواجهة إستمرارية سكان الريف فى استنزاف الأراضى المنزرعة فى أغراض الاسكان (على الرغم من وجود القوانين والتشريعات التى تحول دون ذلك)، وماهى الاستراتيجيات والسياسات اللازمة فى هذا الشأن؟

(١/٣) كيف يمكن مقابلة احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى الدولة الى تنفيذها بالريف المصرى للنهوض به، دون إهدار الأراضى الزراعية فى هذه المشروعات أو على الأقل الاقلال منها، وماهى الاستراتيجيات والسياسات اللازمة فى هذا الشأن؟

٢- حتمية إمتداد الزراعة الى الصحارى المصرية

إن مقابلة التحدى الأكبر المشار إليه من قبل يفرض على الزراعة حتمية إمتدادها وخروجها الى مناطق الصحارى المصرية لتحقيق إضافات سنوية الى المساحة الأرضية المستغلة حالياً فى الزراعة نظراً لغياب المساحات التى يمكن إضافتها إلى الزراعة داخل الدلتا والوادى. وهذا قد لايمثل فى حد ذاته نوعاً من التحدى، حيث تشير الدراسات الى توافر الأراضى التى يمكن استصلاحها واستزراعها وبما يفى بالمساحات المطلوبة فى هذه الصحارى. وبغض النظر عن حجم الموارد المائية الاضافية اللازمة لذلك ومدى توافرها، فإن التحدى الذى يكمن فى هذا الاتجاه إنما يتمثل فى ضخامة الأعباء الاستثمارية االلازمة للبنية الأساسية الى جانب الاستثمارات اللازمة لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ذاتها. كذلك فإن وجود وتطبيق التكنولوجيا الملائمة لاستصلاح واستزراع هذه الأراضى يمثل جانباً آخر من هذا التحدى لاختلاف نوعية الأراضى هناك عنه فى مناطق الدلتا، والوادى. وأيضاً فإن تحديد واختيار نوعية المشروعات الزراعية وتصميمها وادارتها على نحو يتلائم وطبيعة الزراعة فى هذه المناطق، ومع طبيعة الأهداف القومية المأمولة والمخططة للتوسع الزراعى بها، يشكل جانباً آخر من جوانب هذا التحدى. ومما يؤكد ذلك نجاح بعض المشروعات الزراعية فى هذه المناطق، وفشل البعض الآخر منها، بل وتحول البعض الآخر من مرحلة النجاح الى مرحلة الفشل. وحول جوانب هذا التحدى يمكن طرح التساؤلات التالية:

(١/٢) هل يمكن للاقتصاد المصرى (فى ظل ظروفه الحالية) تعبئة الموارد الاستثمارية اللازمة لمواجهة متطلبات إمتداد الزراعة الى المناطق الصحراوية بالمعدلات الطموحة والكافية لتحقيق الأهداف المأمولة منها مع مطلع القرن القادم..؟ وماهى السياسات والأدوات اللازمة؟

(٢/٢) إذا كانت الحاجة تدعو الى مشاركة المستثمرين الأجانب فى الاستثمار فى الأنشطة

الزراعية بالمناطق الصحراوية فما هى الأولويات بالنسبة للفئات المختلفة من المستثمرين الأجانب..؟ وماهى مجالات وحدود هذه الاستثمارات..؟ وماهى الحوافز المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى فى مشروعات التنمية الزراعية بالصحارى دون وجود تناقض بين هذه الحوافز والأهداف القومية المخططة والمأمولة من التوسع الزراعى فى الصحارى المصرية..؟

(٣/٢) ماهى الأولويات بالنسبة للفئات المختلفة من المستثمرين الوطنيين للاستثمار فى النشاط الزراعى بالمناطق الصحراوية..؟ وماهى المعايير التى يستند عليها فى تحديد هذه الأولويات دون وجود تناقض بينها وبين تحقيق الأهداف القومية المخططة والمأمولة من التوسع الزراعى فى الصحارى..؟ وماهى الحوافز المقترحة لجذب الاستثمار الوطنى فى مشروعات التنمية الزراعية بالصحارى..؟ وهل هناك سمات متباينة بين الحوافز المقترحة لجذب الاستثمار الوطنى وتلك المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبى..؟

(٤/٢) ماهى حدود حجم المشروعات الزراعية (خاصة مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى) التى يسمح بها لكل من المستثمر الوطنى، والمستثمر الأجنبى، والتى يمكن إدارتها عملياً بشكل كفء دون إهدار للموارد الطبيعية الزراعية، وبما يحقق الأهداف القومية المأمولة منها؟

(٥/٢) ماهى الشروط والضمانات التى يتصور وجودها حول عمل هذه المشروعات وإدارتها والشروط اللازمة لضمان تشغيلها دون إهدار للموارد الزراعية الطبيعية وتحقيق الأهداف القومية المخططة..؟ وكيف يمكن للدولة مراقبة تطبيق مثل هذه الشروط والضمانات إن وجدت..؟

(٦/٢) ماهى التصورات حول أولوية التنفيذ بالنسبة للمؤسسات المعنية بادارة التنمية فى المناطق الصحراوية وبالنسبة لمشروعات التنمية ذاتها، اقتصادية واجتماعية..؟

(٧/٢) ماهى الحوافز التى يتصور أن يقدمها المستثمرون (الوطنيون والأجانب) والحكومة الى الافراد غير المستثمرين من أجل الانتقال من الدلتا والوادى للعمل فى مشروعات التنمية والاستقرار فى المجتمعات الجديدة بالمناطق الصحراوية..؟

(٨/٢) هل تتوافر فى المجتمع المحلى تكنولوجيا الانتاج اللازمة لتلبية احتياجات مشروعات التنمية الزراعية فى المناطق الصحراوية..؟ واذا لم تكن هذه التكنولوجيا متوافرة فما هى الإمكانات لخلق قاعدة تكنولوجية تساعد على توفيرها..؟

٣- تزايد الندرة النسبية فى مياه الرى

ان حتمية إمتداد الزراعة الى المناطق الصحراوية يفرض ضرورة مواجهة تحدى التزايد فى الندرة النسبية للمياه. فإذا كانت الموارد المائية لمصر تتصف بالثبات تقريباً (بغض النظر عن التذبذبات السنوية فى ايراد مياه نهر النيل)، واذا كانت تقديرات الاستهلاك من المياه فى الأغراض الزراعية والمنزلية والصناعية خلال عام ١٩٩٢ تشير إلى استهلاك كامل الايرادات المائية لمصر من مياه نهر النيل، ومن الخزان الجوفى بالدلتا والوادى بالاضافة إلى مايقرب من ٤,٠ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى. واذا كان من المتوقع امكانية زيادة كميات مياه الصرف الزراعى المستخدمة فى الزراعة مستقبلاً بنحو ٣,٠ مليار متر مكعب إضافية أخرى، إلا أنه من المتوقع أيضاً زيادة الاستهلاك من المياه فى أغراض الصناعة والاستهلاك المنزلى بكميات إضافية تقدر بنحو ٧,٠ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥ عام، وكل هذا يشير إلى تناقص المتاح من مياه الرى لأغراض الزراعة مستقبلاً بعد الوفاء بالاحتياجات الاخرى. فى نفس الوقت الذى يعنى فيه إمتداد الزراعة الى الصحارى تزايد احتياجات الزراعة من المياه، أى تزايد الندرة النسبية للمياه أمام الزراعة. ومن هنا فإن مواجهة هذا التحدى تفرض بدورها بعض التساؤلات منها:

(١/٣) هل هناك إمكانية لزيادة الموارد المائية عن ماهو متاح منها حالياً؟. وماهو حجم المخزون المائى بالخزان الجوفى بالصحراء الغربية..؟ وماهى حدود سحب الماء سنوياً من هذا الخزان.؟

(٢/٣) ما هو حجم المياه الذى يمكن توفيره حاليا من الكميات المستخدمة فى الزراعة عن طريق تعديل التركيب المحصولى بالأراضى القديمة..؟ وإذا كان التعديل المقترح فى التركيب المحصولى بالأراضى القديمة يستند أساساً على تخفيض المساحات المنزرعة بمحصولى الأرز، والقصب، فهل يتناسب حجم المياه التى يمكن توفيرها عن هذا الطريق مع الفاقد الاقتصادى المصاحب لتخفيض المساحات المنزرعة بالأرز (تخفيض الصادرات منه أو وقفها) وتخفيض المساحات المنزرعة من القصب (لما لذلك من آثار سلبية على الصناعات القائمة عليه فى جنوب الوادى)؟.

(٣/٣) هل هناك إمكانية لتخفيض المقننات المائية بالحقل للمحاصيل الزراعية المنزرعة حالياً بالأراضى القديمة دون أن يكون لذلك تأثير سلبى على نوعية التربة الزراعية بها؟.. وإذا توافرت هذه الامكانية فماهى حدود تطبيقها وماهو حجم الموارد المائية التى يتوقع تدبيرها فى هذه الحالة؟..

(٤/٣) ماهى المقننات المائية للمحاصيل المنزرعة بالصحارى المصرية حالياً فى ظل مختلف

أساليب الرى المستخدمة؟.. وماهى التوقعات المحتملة لاحتياجات مناطق التوسع الزراعى الجديدة من مياه الرى.؟

٤- ضرورة التطوير التكنولوجى فى الزراعة

إن مواجهة التحديات السابق ذكرها تفرض بدورها ضرورة تحديث الزراعة والتطوير المستمر للتكنولوجيا الزراعية. ويعد وجود قاعدة مؤسسية علمية فى مجال البحث العلمى فى الزراعة خير ضمان لاستمرارية التطوير التكنولوجى فيها. ومن الضرورى وجود نظام وسياسات متكاملة لضمان وصول نتائج البحوث والدراسات التطبيقية الى المنتجين الزراعيين ثم تطبيقها ونشرها بينهم لتحقيق أهداف البحث العلمى فى الزراعة. إن توفير قاعدة علمية مؤسسية فى مجال البحث العلمى فى الزراعة لايمثل فى حد ذاته أى تحدى . ولكن التحدى الحقيقى يكمن فى حجم الدعم المادى المطلوب لهذه المؤسسات وتطويرها وادارة نشاطها بكفاءة مع ضمان وصول ونشر نتائج البحوث والدراسات بين مايقرب من ٣ مليون وحدة انتاجية فى الزراعة معظمها من المزارع القزمية والصغيرة.

ومن اهم التساؤلات التى يفرضها هذا التحدى :

(١/٤) مع وجود مؤسسات البحث العلمى المتنوعة فى مجال الزراعة وتوافر كوادرها البشرية، كيف يمكن تدبير الموارد المالية الكافية لتحقيق الأهداف المأمولة منها فى المرحلة القادمة؟.. وماهى التصورات حول مصادر التمويل المقترحة خاصة بالنسبة لمؤسسات البحث العلمى التى لاتظهر نتائج نشاطها العلمى فى شكل مادى ملموس؟

(٢/٤) ماهى التصورات حول وضع إطار تنظيمى لمؤسسات البحث العلمى فى الزراعة لتنسيق العمل البحثى بينها ولتحقيق أهداف قومية محددة تتصل بالآفاق المستقبلية لتطوير الجوانب المختلفة للنشاط الزراعى؟.. وكيف يمكن أن يجمع مثل هذا الإطار بين مؤسسات البحث العلمى الحكومية أو العامة، وتلك المؤسسات العامة أو الخاصة التى تمارس نشاطاً علمياً إلى جانب نشاطها الإنتاجى أو الخدمى فى أغراض الزراعة؟.. وكيف يمكن إدارة مثل هذا النظام؟..

(٣/٤) ماهى التصورات حول السياسات والأدوات التى تساعد على خروج نتائج البحث العلمى فى الزراعة الى التطبيق مع انتشارها فى مجتمع زراعى يغلب عليه المزارع القزمية والصغيرة؟..

٥- التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية

تسعى الدولة إلى تحسين الميزان التجارى مع العالم الخارجى فى المرحلة القادمة، والميزان التجارى الزراعى ذو أولوية مرتفعة فى هذا الشأن باعتبار أن العجز به يشكل نحو ٣٥٪ من اجمالى العجز فى الميزان التجارى فى الفترة الأخيرة. ومن هنا فإن التحدى يكمن فى كيفية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات الزراعية، مع محدودية الطاقة الانتاجية للزراعة حالياً من ناحية ونمو الطلب المحلى على الانتاج منها بمعدلات أكبر من معدلات النمو فى الانتاج من ناحية أخرى، وذلك فضلاً عن وجود التكتلات الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية. فالتكتلات الاقتصادية الدولية تهدف إلى دمج اقتصاداتها وفتح أسواقها أمام منتجات الدول الأعضاء فى التكتل مع منحها مزايا لاتمنح للدول الخارجة عن عضويتها مما يؤدى إلى ضيق السوق أمام الصادرات من الدول غير الأعضاء بهذه التكتلات. ومن ناحية أخرى فإن النتائج المتوقعة لتنفيذ اتفاقية الجات تشير إلى الاحتمالات المؤكدة لزيادة تكلفة الواردات المصرية من السلع الزراعية، كما تشير إلى احتمالات عدم تغير أسعار الصادرات المصرية من السلع الزراعية أو تغيرها بمعدلات لا تتفق مع زيادة أسعار الواردات منها. وإذا كانت هذه الاتفاقية تهدف أيضاً الى فتح الأسواق الدولية أمام الصادرات من السلع الزراعية وبنسب محدودة مرحلية، وبالتالى إتساع السوق الدولية أمام الصادرات المصرية من السلع الزراعية مع مطلع القرن القادم - فإن التحدى هنا يتمثل فى قدرة الصادرات المصرية من السلع الزراعية على المنافسة مع صادرات الدول الأخرى من السلع الزراعية المماثلة. وقدره الزراعة على تجنيب الاقتصاد المصرى زيادة الواردات من السلع الزراعية المتوقع زيادة تكلفة استيرادها بمعدلات كبيرة. إن مؤشرات الانتاج المحلى من السلع الزراعية حالياً، وتوقعاته المستقبلية إنما تشير إلى أن الفرص المتاحة أمام الاقتصاد المصرى لزيادة صادراته الزراعية قد تنحصر فى حاصلات الفاكهة والخضروات بشكل رئيسى، وهو مايشير إلى الاحتمالات الكبيرة لزيادة حدة المنافسة بين الصادرات المصرية منها، وصادرات الدول الأخرى المنافسة فى المنطقة خاصة تركيا ودول شمال أفريقيا العربية. وتعكس جوانب التحدى المشار إليها بدورها عدة تساؤلات منها:

(١/٥) ماهى الاحتمالات القائمة والمستقبلية لامكانية تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من المحاصيل والسلع الزراعية؟

(٢/٥) ماهى التصورات حول الحدود المقبولة اجتماعياً لاستمرارية استيراد السلع الزراعية التى تستورد النسبة الغالية من الكميات المستهلكة منها محلياً مثل القمح، وزيوت الطعام؟.

(٣/٥) ماهى التصورات حول السياسات والأدوات التى يمكن ان تزيد من قدرة الزراعة المصرية على منافسة الأسواق الخارجية فى تصدير الفائض من المحاصيل الزراعية خاصة من الخضروات والفاكهة؟

٦- تطوير الأسواق المحلية للسلع الزراعية

تفتقر الأسواق المحلية للسلع الزراعية إلى وسائل الحفظ والتخزين اللازمة للكثير من المحاصيل الزراعية إلى جانب سوء توطين المؤسسات المعنية بتجهيز واعداد أو تصنيع المحاصيل الزراعية، وتظهر هذه الحالة وبوضوح فى الخضروات والفاكهة. كما تفتقر هذه الأسواق أيضاً الى وجود المواصفات القياسية للرتب المختلفة للكثير من المحاصيل الزراعية، ونظم الفرز والتدريج، وهو ما يظهر أيضاً وبوضوح فى حالة محاصيل الفاكهة والخضروات. أضف إلى ذلك تخلف وسائل التعبئة والتغليف وغياب نظام فعال للمعلومات الزراعية يفيد الأطراف المتعاملة فى أسواق السلع الزراعية إلى جانب المخططين وواضعى السياسة الزراعية. ويكمن التحدى الأكبر هنا فى كبر حجم الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية الأساسية لهذه الأسواق، خاصة وأن الكثير من مشروعاتها قد يتصف بارتفاع درجة المخاطرة أمام الاستثمار بها. أما الجانب الآخر من هذا التحدى فيتمثل فى مدى القدرة على وجود وتطوير نظم فعالة ومستقرة للفرز والمواصفات القياسية والمعلومات. وتطرح جوانب التحدى التى تكمن فى تطوير الأسواق المحلية للسلع الزراعية الكثير من التساؤلات يمكن ذكر أهمها فيما يلى:

(١/٦) ماهى السياسات والأدوات المساعدة على تشجيع المستثمر على الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية للأسواق المحلية للسلع الزراعية؟

(٢/٦) الى أى مدى يمكن خلق نظام لفرز وتدريج المحاصيل الزراعية وفقا لرتب مختلفة وبناء على مقاييس معيارية محددة؟.. وماهى أولويات تطبيق مثل هذا النظام بالنسبة للمحاصيل والسلع الزراعية المختلفة؟.. وكيف يمكن تطبيق مثل هذا النظام ومراقبة تنفيذه من قبل الدولة؟

(٣/٦) كيف يمكن خلق نظام فعال للمعلومات حول أسواق المحاصيل والسلع الزراعية؟ وماهى الأطراف المسئولة عن تشغيل مثل هذا النظام؟

(٤/٦) كيف يمكن إعادة تنظيم الأسواق المحلية للمحاصيل والسلع الزراعية (منتج/ جملة/ مستهلك) وماهى الضوابط والقواعد التى تحكم التعامل داخلها؟.. وماهى الوسائل اللازمة لمراقبة تنفيذ هذه الضوابط والقواعد؟

المحور الأول: الحفاظ على الأراضى الزراعية المستغلة حالياً

عبده شطا

هل نستطيع أن نعتبر التحديات الستة التى أشار إليها أ.د. دياب أساسا للمناقشة؟ بادىء ذى بدء أود القول إن تعبير الخروج الى الصحراء ليس تعبيراً علميا حيث إن مصر كلها تقع فى نطاق الصحراء والأفضل أن نقول الوادى وخارج الوادى.

بالنسبة لى شخصياً سوف أركز على التحدى الأول والثانى والثالث أما بعد ذلك فبعيد عن اختصاصى .اذا بدأنا بالتحدى الأول وهو كيفية الحفاظ على الأراضى الزراعية، من وجهة نظرى هناك عدة مشكلات تواجه مسألة الحفاظ على الأراضى الزراعية. المشكلة الأولى وتعرف باسم الغدق وهو تملح الأرض الزراعية فى الوادى وأحيانا خارج الوادى وهو يرجع الى ارتفاع منسوب المياه الجوفية وربما أعود الى هذه النقطة مرة أخرى .المشكلة الثانية هى مشكلة زحف الرمال، أحيانا على أراضى الوادى وأحيانا كثيرة على الاراضى الزراعية خارج الوادى. المشكلة الثالثة هى مشكلة تدهور الزراعة المطرية وعدم تطويرها -ويستطيع زميلى أ.د. عبد السلام جمعه أن يضيف الى ذلك كثيراً. المشكلة الرابعة هى مشكلة انجراف التربه الزراعية إما بسبب السيول أو بسبب الرياح وخصوصاً فى المناطق الزراعية خارج الوادى. هذه المشكلات الأربع أود أن أوضحها أمام حضراتكم كبداية للحديث فى هذا الموضوع ثم اسمحوا لى أن أعود لذلك فى فترة لاحقة.

مشكلة الغدق وهى ظاهرة من الظواهر الضارة فى مصر الآن وخاصة فى الأراضى القديمة فى الوادى وسبب ذلك أنه عند الخروج من الوادى لاستصلاح مساحات من الأراضى فى المناطق التخومية وهى عادة ذات منسوب مرتفع لم تكن هناك مشروعات صرف كاملة فتسرب الماء المالح الى الاراضى القديمة وهى ذات منسوب منخفض وقد نجم عن ذلك تلف مساحات ليست قليلة منها، نستطيع أن نرى ذلك فى منطقة غرب النوبارية وسمالوط والمنيا ومنطقة كوم أمبو ومنطقة غمارة بالجيزة، وقد يحدث ذلك فى وقت مبكر فى منطقة وادى الأسيوطى شرقى أسيوط. هذه هى المشكلة الأساسية التى تواجه الأراضى الزراعية القديمة فى منطقة وادى النيل. أما فى المناطق الزراعية خارج الوادى مثل ماهو قائم فى عدد من الواحات حيث التصرف غير المحكم لمياه الآبار وهو مايترتب عليه غرق مساحات واسعة من الأراضى فى الواحات المصرية ونستطيع أن نلحظ ذلك جيدة فى مناطق الفرافرة، وغرب الموهوب فى الداخله وفى الواحات البحرية ومنطقة سيوه على وجه الخصوص.كل هذه العملية وهى عدم التحكم فى تصرفات مياه الآبار والعيون فى هذه المناطق يترتب عليه ا تراكم المياه فوق

السطح وتبخرها ثم تكون مساحات من المناطق شديدة التملح. قد يقال إنه يمكن تنفيذ مشروعات للصرف فى مثل تلك المناطق ولكن لابد أن نلفت النظر إلى أن مناطق الواحات تعتبر مناطق مغلقة حيث لاتوجد مخارج طبيعية لمياه الصرف وهو مانعرفه باسم الصرف الأعمى حيث إن الصرف يتم داخل المناطق المنزرعة . إذا لابد من وجود وسائل أخرى للتخلص من الأملاح التى تتراكم فى مثل هذه المناطق وربما يستطيع المتخصصون فى النواحى الزراعية توجيهنا الى امكانية التوسع فى زراعة محاصيل المراعى الملحية كأحد البدائل وليس زراعة الأرز كما يحدث فى بعض الواحات المصرية.

فى مناطق الغدق الأخرى مثل كوم امبو والمنيا وسمالوط والفشن تم عمل مصارف قاطعة ولكنها لاتعمل بكفاءة كاملة لمنع زحف مياه الصرف الى الأراضى الزراعية. هناك وسائل أخرى للحد من مشكلة الغدق ، وهى الصرف المغطى الذى تم تنفيذه فى مساحات كبيرة مثل المنوفية، ولكنها لاتعمل بكفاءة حيث تتعرض تلك المساحات للغدق بشكل مخيف بالاضافة الى أن الصرف الصحى وأحياناً الصرف الزراعى داخل الخزان الجوفى يترتب عليه عمليات تلوث المياه الجوفية التى تستخدم فى الشرب.

موضوع زحف الرمال يرتبط بوجود رواسب على هيئة أحزمة تأخذ الاتجاه الشمالى الغربى الجنوبى الشرقى وهذه تمتد من غرب مصر فيما نعرفه باسم بحر الرمال الأعظم مرورا بحزام آخر يمر بالواحات البحرية وحزام آخر يمر موازيا لنهر النيل حيث يحده فى غرب المنيا وأسيوط وغرب بحيرة السد العالى. هناك أيضا أحزمة للكثبان الرمليه موجودة فى غرب شبه جزيرة سيناء، هذه الأحزمة، وقد تراكمت فى عصور جيولوجية قديمة، نجد بعضها مثبت وبعضها مازال على درجة كبيرة من النشاط حيث نرى زحفاً لهذه الكثبان بشكل حاد فى الواحات المصرية ونراه بشكل ما فى مناطق الخفوج الموجودة فى غرب الأراضى الزراعية فى أسيوط والمنيا وبنى سويف وغرب النوبارية أيضاً، تلك الرمال الزاحفه تعتبر من المشكلات الحادة التى تهدد الزراعة سواء فى وادى النيل أو خارج الوادى.

النقطة الثالثة فى هذا المجال ترتبط بتدهور الزراعة المطرية وخصوصاً خارج الوادى وقد كانت هناك مساحات واسعة فى مصر تتمتع بشهرة كبيرة فى هذا المجال. ففى نهاية العصر الفرعونى من نحو ٧٠٠ عام ق.م. كان الساحل الشمالى المصرى من أغنى وأخصب المناطق الزراعية فى مصر اعتماداً على المطر، وعندما جاء الرومان عام ٣١ ق.م. قلدوا المصريين القدماء وحافظوا على مياه الأمطار ومياه السيول وحافظوا على التربة من التدهور والانجراف، وكان تعداد السكان فى الساحل

الشمالى المصرى فى تلك الفترة يتجاوز ٥ ملايين نسمة، اما فى بداية العصر الاسلامى فقد حدث تدهور حاد للزراعة المطرية فى هذا الإقليم وانكمش عدد السكان الآن الى أقل من ٢٠٠ ألف نسمة ٨٠٪ منهم يقطنون المدن، اما العاملون فى مجال الزراعة المطرية فان تعدادهم لايتجاوز ٣٥ ألف نسمة فى الساحل الشمالى الغربى وربما يوجد نفس التعداد فى الساحل الشرقى. وهناك خلل كبير فى العلاقة بين السكان والأرض واعتقد أن زميلى أ.د. عبد السلام سوف يتحدث عن ذلك فهو أكثر منى خبرة فى هذا المجال. توجد إذن ثمة ضرورة لأن تنهض الزراعة المطرية ليس فقط فى الساحل الشمالى ولكن فى سواحل البحر الأحمر مثل شلاتين حيث إن هناك امكانات ليست قليلة للزراعة المطرية مع توافر الرى التكميلى وخصوصاً بالنسبة لتطوير زراعة المراعى وتربية الأغنام والماعز فى هذه الاقاليم. هناك فى الوقت الحالى محاولات تطوير جيد للزراعة المطرية فى شمال شرق شبه جزيرة سيناء وأعتقد أن البدو أو العرب المقيمين فى هذا الإقليم قد نجحوا فى أن تصل المساحة الى ثلث مليون فدان وهى على درجة عالية من الجودة، وفيما علمت مؤخراً أنهم قننوا استخدام الماء الى أقل من ١٠م٣ للدونم (نصف فدان). من المؤكد اذا أن الزراعة المطرية فى مصر تشغل جانباً مهما جداً ويجب أن نعطيه الاهتمام المناسب فى مسألة تحديات الزراعة فى مصر.

النقطة الأخيرة فى هذا المجال تتعلق بضعف الحفاظ على الأراضى الزراعية خارج الوادى ويقصد بذلك حماية تلك الأراضى من الانجراف. من الملاحظ ان مصر تتعرض سنوياً الى أكثر من ٣ مليار متر مكعب من الأمطار خاصة فى الساحل الشمالى الغربى وشبه جزيرة سيناء وساحل البحر الأحمر وخاصة فى مناطق حلايب وشلاتين. ولقد كانت هناك فى تلك المناطق من الوسائل مايسمح بالحد من انجراف مياه السيول مثل السدود التحويلية والمدرجات وانجراف التربة. الآن هناك جهود لاننكرها تتعلق بعمليات الصيانة، لكنها جهود محدودة وعلينا أن نحافظ على مسألة التحكم فى سريان الماء على السطح ونتحكم فى عدم انجراف التربة - وهى تربة جيدة فى كثير من الحالات - حتى لا يحملها الماء ويقذفها فى الملاحات أو البحر ونحافظ على موارد المياه.

عبد الفتاح ناصف

الدكتور شطا فى الواقع لم يكمل فقط جوانب من التشخيص بل ايضا استعرض بعض السياسات ومهم جدا بالنسبة لدائرة الحوار استعراض بعض السياسات ومدى صعوبتها .. الخ.

عبد السلام جمعه

شكرا سيادة الرئيس.. بداية اسمح لى أن أشكر سيادتك على دعوتى لحضور هذه الندوة وكذلك على دعوة استاذنا الفاضل الدكتور عبده شطا وكنت أعتقد أن موضوع الندوة الزراعة المطرية ومن ثم كان لابد من أن يحضر الندوة أحد من معهد الصحراء لأهميتها لأننا الأسبوع الماضى كان لدينا مؤتمر عن الزراعة المطرية فى مصر، لمجرد الاعلان ، لأن الناس متصورة أن الزراعة فى مصر هى فقط زراعة مروية فنحن نعمل إعلانا لندخل فى المشروعات والمساعدات الفنية فى مجال الزراعة المطرية ، وكما ذكر استاذنا عبده شطا هى مجال جيد بالنسبة للزراعة المصرية فى المستقبل.

بالنسبة للأستاذ الدكتور عبد القادر دياب فاننى أشكره على هذا الجهد الفائق فقد حدد لنا الأسئلة المتصلة بموضوع الحوار وعملية الخروج بالزراعة المصرية للأراضى الصحراوية. وبداية أود أن أشير إلى أنه بسبب الكردونات القديمة فان النشاط البشرى صعب جداً أن تتحكم فيه ولكن هناك بدائل: مثلا بدلا من انتشار الزراعة المصرية إلى مناطق صحراوية بعيدة كان المطروح سابقا مد البنية الأساسية ٢ كم من الزمام ، فهذا كان سيضيف ٢,٥ مليون فدان بمعنى أن تمتد الترعة فى كل اتجاه وخاصة فى المحافظات المتاخمة للمناطق الصحراوية وهذا كان سيضيف نفس المساحة التى اضيفت حالياً وكان هذا أحد البدائل .لكن لابد فعلا أن يكون هناك تحديد للكردون لاتتجاوزه وأن البنية الأساسية هى التى تستكمل وهنا قد يقال إن هناك امكانية حل المشكلة عن طريق التوسع فى الاسكان الرأسى، ولكن ذلك أيضاً له مشاكله، مثلاً استطيع اقامة عمارات فى الريف لو كان هناك ضخ جيد للمياه. لقد زرت الصين ووجدت كل قرية محاطة بسور لايستطيع أحد تجاوزه وبناء مبنى خارجه، لذلك فنحن لابد أن نحدد الكتلة القديمة لأنها فعلا أخصب تربة ونحافظ عليها بمعنى أن الـ ٧,٨ مليون فدان التى لدينا يجب أن نحافظ عليها سواء كانت أرضا قديمة أو جديدة لأن هذه هى أساس الزراعة المصرية. وهذه المشكلة مسئول عنها وزارة التنمية الريفية ، بل الوزارات كلها ، ولن نستطيع فى ندوة واحدة أن نقول ماهى الحلول ولكن يمكن القول إن من يريد التوسع السكنى على الأراضى القديمة عليه أن يدفع الثمن ونستطيع أن نصلح بالعائد ونضيف به فى الأرض الجديدة ولو أن هذا ليس الحل الأمثل حيث لابد من الحفاظ على هذه المساحات.

إن مواجهة استمرار سكان الريف فى استنزاف الأرض فى أغراض الإسكان مشكلة صعبة جداً، ولابد من عمل مجتمعات جديدة واعتقد أن البداية ستكون فى العشرين سنه القادمة - ونحن مشغولون بدراسة استراتيجية الزراعة فى العشرين سنه القادمة حتى عام ٢٠١٧ - بالتركيز على الـ

٣,٤ مليون فدان المزمع استصلاحها حيث لابد أن ينتقل اليها مجتمعات سكانية جديدة على أساس أن يخرجوا من القرى والمدن المزدحمة الى القرى والمدن الجديدة.

عبد الفتاح ناصف

أرى أن هناك نقطة تحتاج الاشارة اليها وهى هل الخروج من الدلتا يمكن أن يحل مشكلة الاستخدامات غير الزراعية سواء من جانب السكان أو من جانب مشروعات غير زراعية؟ هناك نقطة بحكم التخصص يمكن أن اتكلم فيها وهى أن الخروج السكانى من الوادى ليس مسألة هينه وليست بقرار ولكن مثلما أشار - الدكتور شطا - أن الساحل الشمالى كان يقطنه ٥ مليون، هل نأمل أن نصل لذلك؟ أقول نعم لكن على المدى البعيد ولذلك فان الخروج من الوادى يمكن أن يؤثر لكن فى المدى البعيد. وبالتالى القرارات أو السياسات البديلة فى المدى القصير لها أهميتها ونقصد بها تكثيف التواجد السكانى داخل وحدة الأرض بمعنى تشجيع الاتجاه الذى بدأ يتحرك فى الآونة الأخيرة وهو المبانى متعددة الطوابق والتى بدأت تنتشر بالقرى المصرية وايضا تشجيع الوحدات الخدمية أو التنموية بصفة عامة كى تأخذ شكلا مكثفا رأسيا مما يقلل على الاقل فى المدى القريب هذه المشكله الى أن يتحول الخروج من الوادى الى حقيقة ثابتة.

ممدوح الشرقاوى

أود أن أضيف تعقيبا صغيرا على كيفية تنمية المناطق الريفية دون المساس بالأراضى الزراعية. لدينا بعض الدول وعلى سبيل المثال هونج كونج، دولة صغيرة جداً، المساحة محدودة للغاية ولكنها من الدول التى قطعت شوطاً كبيراً جداً فى مجال التصنيع وحسب ماعلمت أنه يتم عملية التصنيع داخل المراكب التى يسكنها الأفراد.

حقيقة الأمر نحن أمام مشكلة غير تقليدية وهى تنمية المناطق الريفية فى ظل محددات وهى: تزايد سكانى كبير، مساحة أرضية للزراعة محدودة، قوانين تحد من الخروج من المناطق المأهولة الى المناطق المزروعة. اذن لابد ان يكون الحل غير تقليدى. والحل فى رأيى هو تنمية المناطق الريفية بتشجيع الصناعات الريفية والحرفية التى تتم داخل المنازل نفسها، وهناك مجال واسع وكبير فى هذا الصدد، ونرى الريف فى الصين قد بدأ يدخل فى صناعات عديدة جداً.

قضية تصنيع الريف ستدخلنا - ولست زراعيا - فى مجال الصناعة وكيفية التخلص من الهدر فى مجال الصناعة وفى مجال الخضروات التى لايتم الاستفادة منها. لذلك فان قضية تنمية الريف

تجعلنى أرى انه لابد من نقل الصناعة الى حيث يتواجد السكان فى المناطق الريفية والاستفادة من المحاصيل الزراعية وما اليها فى تصنيعها داخل الريف ليعود الريف ليس كما كان منتجا ولكنه منتجا بنظره جديدة فى صناعات صغيرة حرفية قد تكون أكثر تطوراً من ذى قبل.

السيد كيلانى

استكمالا لما وضحه أستاذنا د. عبده شطا وأ.د. عبد السلام جمعه يمكن القول إن المشكلة تكمن أساساً فى وجود خلل فى توليفة الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية فى المجتمع المصرى. فالمجتمع كنظام أو نسق يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية، ومن مجموعة من العناصر المتداخلة والتى تؤثر على بعضها البعض. وهذه العناصر المتداخلة تكون شكلاً من الأشكال تعمل على تحقيق الأهداف التى يرنو إليها المجتمع.

فالمشكلة تكمن فى الكيفية التى يعمل بها نظام المجتمع والعلاقات المتداخلة لكل نظام فرعى مع النظم الفرعية الأخرى وأسلوب تأثير كل منها على الآخر بحيث يمكن أن تعمل آليات المجتمع فى تناسق وتناغم.

فالإشكالية الزراعية كما ترتبط بنظم ادارتها ترتبط أيضا بنظم أخرى ، منها ماهو خاص بالحيز المصرى واستخدامات الأرض داخله، فالدراسة المتأنية لتحليل النظم قد تكشف ان التحديات التى تواجه الزراعة المصرية لاتكمن فيها فقط ولكن فى نظم أخرى، منها استخدامات الأرض. فاذا نظرنا الى الحيز الذى يعيش عليه اكثر من ٩٨٪ من سكان مصر يتضح ان هذا الحيز يأخذ شكل مروحة ذراعيها شمالاً (الدلتا) ويدنها جنوباً (الوادى) وتبلغ هذه المساحة نحو ٤٪ من اجمالى المساحة الكلية التى تبلغ نحو مليون كم٢ ، كما يتضح ان حركة السكان الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع تأخذ اتجاها معينا من الشمال الى الجنوب أو من الجنوب الى الشمال. وفى الواقع لو كانت هناك شبكة طرق ومواصلات عرضيه أيضا فى اتجاه شرق غرب، غرب شرق كان ذلك سيغير من حركة المجتمع فى اتجاه مجتمعات جديدة وأراضى جديدة وبشكل مختلف لاستخدامات الحيز المكانى المصرى. وقد تنبه المجتمع فى الفترة الأخيرة الى هذا الوضع وبدأت هناك حركة لربط محافظات الوجه القبلى مع الوادى الجديد والبحر الأحمر، الا أن هذا قد يأخذ فترة طويلة نسبياً من الزمن.

وقد أثر ذلك على استخدامات الحيز المأهول الذى يبلغ حالياً نحو ٦,٦٪ من اجمالى المساحة الكلية لمصر، فاذا نظرنا الى استخدامات الأرض المأهولة يتضح أن:

(١) المناطق السكنية تغطى ١٦,٤٤٪ من المساحة المأهولة.

(٢) المنافع الأخرى والجبانات ٣,١١٪ من المساحة المأهولة.

(٣) برك وأراضى بور ٢٠,٣٥٪ من المساحة المأهولة.

(٤) الأراضى الزراعية داخل الزمام ٥٢,٨٣٪ من المساحة المأهولة.

(٥) أراضى استزراع خارج الزمام ٧,١١٪ من المساحة المأهولة.

ومن هذا يتضح أن مايقرب من ٥٣٪ من المساحة المأهولة مخصصه للزراعة بما فيها الأراضى داخل الزمام فى حين أن الأراضى خارج الزمام ٧٪ تقريباً من المساحة المأهولة تخضع للاستصلاح الزراعى وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبالتالى فعلاقتها بالمحافظات وسلطاتها أقل من تلك التى داخل الزمام وهذا وضع يستحق إعادة النظر والدراسة.

وفى هذا الاطار تظهر كثير من المشاكل التى يمكن اجمالها فيما يلى:

١- مشكلة البيانات: لايمكن الركون والثقة فى البيانات الخاصة بمساحات المحافظات كما وردت بالتعداد الأخير لعام ١٩٩٦. اذ أن المساحات ثابتة، على الأقل بمقارنة تعداد ١٩٨٦ مع تعداد ١٩٩٦، فمساحة القاهرة مازالت ٢١٤كم٢ فى حين هناك مدن جديدة ظهرت ومساحتها بالتأكيد يجب ان تضاف الى مساحة القاهرة مثل مدينة الأمل، ومايو، وبدر. ان مساحة محافظتى سيناء شمالاً وجنوباً ليست ٦٠٧١٤كم٢ بل أقل من ذلك نظراً لأن محافظة بور سعيد والاسماعيلية والسويس قد اضيف لها مساحات من سيناء وبالتالى يجب أن تتغير أيضا مساحات هذه المحافظات. ان هناك قرارات لرئيس مجلس الوزراء قد غيرت حدود محافظات جنوب الصعيد وبالتالى زادت المساحة.. وهناك امثلة كثيرة على ذلك.

٢- سياسة استصلاح الأراضى: لاتبدو هناك سياسة واضحة للربط بين سياسة الاستزراع وعملية التنمية بجوانبها الاجتماعية وآليات جذب السكان. فالمنهج التنموى عن الكيفية التى يمكن ان ننمى بها هذه المناطق غير واضح ولا الآلية التى تدفع السكان اليها.

٣- دور المدن الصغيرة والمتوسطة: ليس هناك سياسة واضحة لتوظيف وخلق دور للمدن الصغيرة والمتوسطة فى عملية التنمية وليس هناك أسلوب واضح لاستخدام وظائف المدن المختلفة فى التنمية، حتى العلاقة بين المدن فى المناطق المأهولة تقليدياً والمناطق التى تقع فى مناطق فى قلب

الصحراء غير واضحة اذ لو كان هناك علاقات من هذا النوع لقلّت الهجرة الى المناطق الحضرية التقليدية وكذلك قلّ الضغط على المدن فى وسط المناطق الزراعية فى الوادى والدلتا بالذات. وتظهر أهمية المدن الصغيرة والمتوسطة فى دورها فى جذب نوعية معينة من السكان للاستيطان فيها بدلاً من ايجاد حلول بديلة أى بدلاً من الاعتداء على الاراضى الزراعية لانشاء مساكن فى المناطق الريفية.

٤- ثبات الحدود الادارية: من الملاحظ ثبات الحدود الادارية للمحافظات وبالذات فى وسط الدلتا منذ ١٩٦٠ تقريباً. هذا الثبات مع وجود تغيرات اجتماعية واقتصادية مؤثرة داخل المناطق الزراعية أثر على المساحة الزراعية بسبب الاسكان. فسياسة التعليم وانتشار الجامعات افرزت كما هائلا من أبناء الريف من حملة المؤهلات العليا، كذلك سياسات التعيين فى الوظائف الحكومية (سابقاً)، وفتح فرص العمل خارج مصر فى اتجاه الدول العربية وغيرها، ووجود بعض الأموال مع العائدين أو الممولين للمقيمين وارتفاع أسعار المساكن فى المناطق الحضرية التقليدية، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية كل هذا دفع سكان الريف للبحث عن مخرج لحل مشكلة الإسكان على حساب الأرض الزراعية فى اطار الحدود المفروضة على المحافظات، هذا مع تجاهل خلق ظهير صحراوى لكثير من المحافظات يمكن أن يندفع اليه السكان الجدد فى حدود محافظاتهم. ومن ثم زادت معدلات توطن السكان والأنشطة فى الوادى والدلتا وبالذات فى المناطق الحضرية الكبرى والتى كشف تعداد السكان لعام ١٩٨٦، ان معدلات الهجرة اليها انخفضت، مما يعنى أن هناك بعض الاستقرار النسبى لحركة السكان ويعنى أيضا أن هناك من وجد بديلاً عن الهجرة الى المناطق التقليدية وغالباً مايكون على حساب الأرض الزراعية.

ومن هنا يتضح أن عدم ترابط النظم والانساق الفرعية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المصرى أدى الى وجود تحديات تواجه الزراعة المصرية.

وقد تكون المشكلة اقل حدة فى جنوب الوادى فى حين انها اكثر حدة فى الوجه البحرى بوضعه الحالى وفى تكوينه وتوزيع سكانه وكثافتهم الأعلى على المساحة المأهولة وبالذات فى منطقة الدلتا. ولذلك أرى أن بناء أى منزل أو مسكن أو حتى خدمة هو خسارة كبيرة للأرض الزراعية الموجودة. فمحافظات الدلتا يحدها فرع النيل الغربى فيما عدا محافظتى البحيرة والمنوفية باضافة مدينة السادات اليها، اذ الحل هو الخروج غرب الدلتا بأى وسيلة الى المناطق الصحراوية وربطها بمعديات أو كبارى على النيل. وعملية الربط هذه تخلق رضا نفسيا للمواطن داخل محافظته وتشعره بأن حركته الى المناطق الجديدة هو تحرك داخل محافظته. وحتى تجربة الخروج الى الصحراء لاحدى محافظات

الدلتا يواجه الكثير من المشاكل، فمحافظة المنوفية على سبيل المثال ارتفعت فيها المياه الارضية مما أثر على الزراعة فى بعض المناطق الزراعية التى اشار اليها د. عبده شطا، وتجربة المنوفية فى اضافة مدينة السادات اليها فى ظل السياسات الحالية لعملية الاستصلاح وهيئة تعمير المدن الجديدة جعلت عملية الخروج ليس لها الآثار الايجابية التى كانت مستهدفة منها ، اذ من الصعب على المحافظ ان يضع خطة لاستخدامات الأرض وفقا لاحتياج محافظته وأولوياتها فقد تم تمليك الأرض وتحديد استخداماتها فى نسق آخر قد لايتفق واحتياجات المحافظة وبالتالى فمن الصعب أو من غير المعقول أن يقال له وجه الهجرة ونظم احتياجات المحافظة اذ من الصعب عليه الإجابة على عدة اسئلة من يوطنه؟ ومن ينقل؟ والى اين؟ ومن يملك اراضى داخل هذه المناطق؟ وكان قد تم توزيعها لافراد بعيدين عن محافظة المنوفية. عموماً هذا يتطلب اعادة النظر مرة أخرى فى الاسلوب والنظام الذى يربط عملية التنمية داخل الوادى والدلتا والخروج الى المناطق الصحراوية فى اطار عام شامل للتنمية الاقليمية.

وفى النهاية أود التركيز على بعض النقاط:

- لابد ان نسرع فى انشاء خطوط للنقل والمواصلات عرضيه داخل الوادى تربط الشرق بالغرب لايقل فى المرحلة الأولى عن ٥خطوط نظراً لأن خلق مساحات للتوسع فى هذه المنطقة لايمثل مشكلة، وقد اتخذت الحكومة اجراءات فعلية لهذا التوسع وايجاد خطوط عرضية بين شرق البلاد وغربها.

- فى كثير من الأحيان يؤثر اصدار قانون على النتائج المرجوه من اصدار قانون سابق، فمثلا ترك فوائد قروض الاسكان غير التعاونى لأسعار السوق فى المدن الجديدة يؤثر بالتأكيد على أسعار الشقق وقسطها الشهرى ومن ثم يؤدى الى ارتفاع تكلفة المسكن للمواطن الذى يعمل فى هذه المدن وبالذات اذا كان لديه البديل وهو النقل والمواصلات التى تمكنه من العيش فى موطنه الاصلى، هذا يتطلب اعادة النظر عند اصدار القوانين ودراسة أثرها على نجاح أو فشل ما يوضع من سياسات.

- التقسيم الادارى الموجود فى مصر الآن يحتاج إلى إعادة النظر للقضاء على التداخل الجغرافى بين المحافظات والوحدات المحلية داخلها.

- عند إنشاء المدن الجديدة لابد أن يؤخذ فى الاعتبار آثار جذب المناطق المجاورة لها مثل مدن العاشر من رمضان ومدينة القاهرة. فالقاهرة أثرت على حركة السكان لهذه المدينة وأجلت نموها الاجتماعى وحدث خلل بين التطور الاقتصادى والاجتماعى.

وفى نهاية حديثى لى بعض التعليقات على بعض ما أثاره بعض من السادة الأساتذة الاجلاء، أنا اثنى على ماقاله د. ممدوح الشرقاوى، اذ لابد ان نأخذ فى الاعتبار ان البيت الريفى ليس بيتا اجتماعيا فقط ولكن بيتا اجتماعيا اقتصاديا لابد أن يكون فيه حظيرة للمواشى ومخزن للحبوب والآلات الزراعية والمعدات الخاصة بأدوات الانتاج لفلاحة الأرض، وشكل البيت لايجب أن يفرض من الحكومة ولكن توضع النماذج الذى يختار السكان منها ماينا سبهم لانه لايجب على المخطط ان يفرض رأيه على أى مجتمع من المجتمعات ولكن كل مجتمع يختار وفقا لظروفه الخاصة.

عبد الفتاح ناصف

الدكتور سيد أشار لعدد من النقاط الخاصة بخروج السكان من الوادى والدلتا وبصفة خاصة من الدلتا لأنها شبه محاصرة بالتقسيم الادارى القائم فضلاً عن بعض الجوانب الأخرى ذات العلاقة بتضارب القوانين وغيرها وتسهيل عملية اعادة الاستيطان بين السكان فى الوادى والدلتا. يحضرنى فى هذا الصدد فى احدى الندوات شكوى محافظ من محافظى الدلتا وهو محافظ المنوفية رغم أنه عقلية قانونية ممتازة ولكن لديه بعد تنموى فيقول بأن المنوفية محاصرة بهذا التقسيم الادارى الذى يفرض ان محافظة الجيزة تلف حولها حتى تصل الى الواحات البحرية والبحيرة ومن ثم فان فكرة الدكتور سيد باعادة النظر فى التقسيم الادارى مهمة جدا فى مسألة الخروج من الوادى والدلتا بحيث يكون هناك متنفس للمحافظات لكى يتحرك المواطن ويشعر انه داخل محافظته حتى ان رأى المسئولون أن يكون باسم ثان لكن مجرد شعوره بالحركة داخل محافظته ولو على الجانب الآخر من النيل يصبح مفيدا جداً. وفى النهاية فاننى لا أتصور أن يكون هناك فروق كبيرة بين مناطق الاستيطان الموجودة حالياً سواء فى قناة السويس ماعدا المناطق الجبلية الصعب الاستيطان فيها بين قناة السويس والدلتا، أو الامتداد غربا الى الصحراء الغربية فى المحافظات الأخرى المجاورة للصحراء الغربية.

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم...أود ابتداء أن أشكر الأساتذة الذين سبقونى بالحديث، وخاصة أ.د.عبد القادر دياب الذى أعد ورقة الحوار وعرضها، لما أضافوه من معلومات قيمة فى المجال الذى تتناوله دائرة الحوار هذه.

والحقيقة أن لدى بعض الملاحظات والتعليقات على بعض ما أثير من نقاط للمناقشة. وسأبدأ

بقضيتين رئيسيتين وهما الحفاظ على الأراضى القديمة، والخروج من الوادى القديم لإعمار أراضى جديدة من الحيز المصرى. وهما قضيتان متلازمتان من وجهة نظرى.

فالأراضى الزراعية القديمة تهدر بفعل زيادة الضغط السكانى عليها بأكثر مما تحتمله طاقتها الاستيعابية للبشر، فضلاً عن أن هناك أوجه قصور قانونية وتنظيمية وإجرائية وادارية تساعد على مثل هذا الإهدار، وربما الأخطر أثرا فى هذا المجال سلوكيات البشر وقصر نظرة الكثيرين مما يدفعهم الى البحث عن مكاسب سريعة قصيرة الأجل على حساب مصالحهم ومصالح الأجيال القادمة، والوطن كله، فى الأجل الطويل. ومن ثم يتحايل كثيرون لتبوير مايمتلكونه من أرض زراعية لبيعها تقسيمات مبانى بأسعار مرتفعة ضاربين عرض الحائط بالأمن الغذائى القومى، بل وبالأمن الغذائى للأجيال القادمة من أبنائهم وذويهم.

وسأضرب مثالا على ذلك من مناقشات شاركت فيها حول أهم المشكلات التى تقابل بعض مشروعات التنمية الريفية. ففى المشروع الرائد فى هذا المجال (والذى يتبنى مفهوما متكاملاً وشاملا للتنمية الريفية) أثيرت مشكلة صعوبة - وأحيانا عدم إمكان - الترخيص بتخصيص أراضى يتبرع بها الأهالى لإقامة مدرسة مثلا أو مركز شباب أو نادى نسائى.. الخ . وأن وزارة الزراعة قد لاتعطى مثل هذا الترخيص أو تؤخره كثيرا. والحقيقة أننى علقت على هذا الأمر بقولى إن المفروض عدم السعى للحصول على التصاريح لمثل هذه الانشاءات (رغم أهمية الخدمات التى تؤديها من أجل تنمية الريف) طالما أنها على أراض زراعية لأننا لابد وأن نعمل على الحفاظ على الأراضى الزراعية، وتلك هى سياسة رئيسية ومعلنة للدولة.

والحفاظ على الأراضى الزراعية هدف من الأهداف القومية الكبرى التى لايجب الالتفاف حولها بأى اسلوب كان. فلو تأملنا فى أهداف كثير من هذه التبرعات لوجدنا أن المتبرع بفدان مثلا غالبا مايرمى الى تبوير باقى أرضه المحيطة بهذا الفدان، وربما تكون خمسة أو عشرة أفدنة، ليقوم بعد ذلك بتقسيمها مبانى ليحقق مكاسب باهظة ولكنها قصيرة الأجل وتهدر أهم أصول الانتاج الزراعى (الأرض) مما يؤدى إلى تزايد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية.

إن هذا المثال يوضح الحاجة الملحة إلى ضرورة التنسيق بين المشروعات المختلفة التى تطرح وتنفذ على الساحة المصرية من أجل إحداث التنمية، سواء تعلقت هذه المشروعات بالتنمية الريفية، أم بتنمية سيناء أم جنوب الوادى. فليس معقولاً ولامقبولا مثلا ان نسعى لاستزراع أراض صحراوية بينما نحن ندمر مساحات من أراض زراعية خصبة لأى غرض كان. وكل ما أتمناه أن توفق الدولة

ويوفق المجتمع فى انجاز مثل هذه المشروعات القومية الكبرى دون أدنى تقصير فى المحافظة على الوادى القديم وتنميته على نحو متكامل، ولعل ما يثير الانتباه أننا نشهد الآن تركيزاً وتعبئه حول التنمية الريفية، وهذا مطلب حيوى، بينما لانجد تركيزا وتعبئة مناظرين للتنمية الحضرية، وكأن حضر مصر قد استكمل كل مقومات التنمية فى جوانبها المادية والانسانية. الحقيقة أننى أرى حاجة ملحة لمشروع قومى متكامل للتنمية الحضرية فى مصر بالاضافة الى ماهو موجود من مشروعات قومية.

بالنسبة لنمط المساكن أو البناء فى المناطق الريفية، وبالذات فى الوادى القديم، فأعتقد أن له تأثيره أيضا على الحفاظ على الأرضى الزراعية القديمة. فمن الملاحظ أن الفلاح بدأ فى نقل نمط البناء فى المدينة حينما يبنى مسكنه حيث يستخدم الأساسات والخرسانة المسلحة فى أراضى زراعية طينية. - ولست متخصصا فى الجوانب الجيولوجية ولا المياه الجوفية...- واعتقد أنه اذا نزل الأساس لعمق ٣-٤ أمتار سوف ينشىء حاجزا يساعد على تراكم المياه الجوفية فى بعض المناطق ويحدث خلل فى تركيبة التربة وتملح التربة، لذلك عندما نتحدث عن أنماط البناء وانماط السكن فهى مسألة بالغة الأهمية حتى بالمناطق الجديدة .

عبد القادر دياب

بالنسبة للتساؤل الأول حول هذا المحور وهو: هل الخروج بالزراعة وامتدادها إلى الصحارى المصرية مع إقامة المدن الجديدة بها يمكن أن يساهم فى القضاء على مشكلة استخدام الأراضى الزراعية فى أغراض السكن؟... إن اجابة حضراتكم كانت متفقة مع ماكنت أتصوره، وهو أن نقل السكان من داخل إلى خارج الوادى والدلتا يجب أن يكون هدفا من أهداف التنمية الزراعية فى المناطق الصحراوية. وهذا الهدف يطرح بدوره مجموعة من التساؤلات سنأتى اليها فيما بعد.. أما بالنسبة للحفاظ على الأراضى الزراعية المنزرعة حاليا فى الوادى والدلتا دون استخدامها فى أغراض الاسكان.. أحب أن أضيف نقطة تحدث فيها الدكتور عبد الفتاح وهى إعادة تخطيط القرية بما يسمح بالتوسع الرأسى فى الاسكان والمشروعات الخدمية..ألا يمكن أن يساهم ذلك فى تحقيق هذا الهدف؟.. نقطة أخرى أود اضافتها وهى الالتزام من قبل الدولة قبل كل شىء فى تنفيذ القانون الذى وضعته بمنع استغلال الأراضى الزراعية فى أغراض غير زراعية.. إذ نرى فى الريف - ومع صدور الأمر العسكرى بمنع البناء على الأراضى الزراعية - صدور تراخيص للبعض بحجة بناء مخزن، وتكون النتيجة بناء مخزن، وربما يكون محلا تجاريا وبجواره وأعلاه يبنى مايشاء. رغم أن هذا مجتمع قديم ومن كان فى حاجة إلى مخزن فبناه من زمن قديم ولكنها وسيلة للتحايل. إذن الحزم فى تطبيق

القانون من قبل الدولة يعتبر مطلبا أو وسيلة من وسائل الحفاظ على الأرض الزراعية.

عبد الفتاح ناصف

فيما يتعلق بعملية التكثيف الرأسى للمبانى فى الريف لها مشاكل كثيرة ولدينا قيود عليها رغم حاجتنا إليها. ومن ناحية التكثيف فى مبانى الخدمات فهى ممكنة جداً. ممكن إذا كان لدى قطعة أرض واحدة وفى حدود القيود القانونية أن أبنيها مدرسة وبجوارها وحدة صحية أو مدرسة فى مراحل تعليمية مختلفة مثل الاعدادى والثانوى بحيث أجعل الاعدادى فى الطابق الأول والثانوى فى الثانى وليس هناك مشكلة لأن هؤلاء الأولاد فى سن متقارب ولن أخاف عليهم. بل أنه فى احدى الندوات قال أحد المحافظين انه اضطر - ولديه قطعة أرض واحدة - أن يبنى وحدتين صحيتين متاخمتين لمنطقتين بهما الاعداد السكانية التى تحتاج وحدتين كاملتين لكن وحدة تغطى القرية الأم ومجموعة التخوم التى حولها والثانية تغطى مجموعة قرى رئيسية ثانية ليست بعيدة وهذه تجربة واقعية حدثت فعلا فى إحدى المحافظات.

فى الإسكان وهذا أصعب هناك جزئيتان: جزئية خاصة بالموظفين غير المرتبطين بالزراعة والذين يعملون بالمدن المجاوره ويقطنون القرية وهؤلاء مشكلتهم سهلة حيث يمكن الاعتماد على الكثافة الرأسية. أما بالنسبة للفلاح فهذه ستحتاج الى وقت وفكر اضافى لكيفية تلبية احتياجات الفلاح مع امكانية التكثيف الرأسى، هل هذا ممكن؟ وكيف؟.

يحضرنى بالنسبة للنقطة التى سبق أن أشرت اليها فيما يتعلق بالتقسيم الادارى تعقيبا على كلام الدكتور سيد كيلانى أن محافظة المنوفية كانت دائما محتاجة لأى قطعة أرض فكان هناك خلاف حول مدينة السادات. ومدينة السادات وضعت بطموحات تجاوزت الحدود المنطقية حيث كان متوقع لها أن تستوعب وزارات من القاهرة وبنيت المبانى لوزارات محددة الاسم وبقيت هياكل أسمنتيه الى أن حولت المنطقة الى محافظة المنوفية بدلا من البحيرة فالمحافظ قال اننى سأستغل هذه الميانى ولن احتاج الى استثمارات وفعلا قام بنقل عدد من المصالح تخدم المناطق المجاورة وتحفيز الموظفين والاسر للانتقال الى هناك أعطى- فى حدود القانون- استثناء بأن يقبل الأولاد من سن الخامسة وتسعة أشهر بالتعليم الابتدائى ومن المذهل أن فى أحد الإجتماعات بحضور المحافظ جاءت ملاحظة من وزير معنى أن محافظة كذا ومحافظة كذا يستثنون الأولاد الأقل من ٦ سنوات فعرض محافظ المنوفية افكاره وقال اننى فى حدود القانون والاستثناء هذا تم لتحفيز الناس على الاستيطان فى منطقة خالية. إضافة إلى حالة اخرى خاصة بقرية تعمل الحرير فالاولاد يتعلمون هذه الصناعة فى سن مبكر ومن

اجل ان اضمهم للتعليم فأنزل بالسن الى اقل من ٦ سنوات. وقد علقت على ذلك بأننى مؤيد لمحافظ المنوفية ومختلف مع الوزير المعنى لسبب بسيط لان الموضوع ليس قوانين نضعها تصبح جامدة لكن لابد أن تكون لدى المرونة المبررة موضوعيا. ومن ثم قلت إن هذه القرارات من جانب محافظ المنوفية قرارات سليمه وتعد استثناء مقبولا من القاعدة العامة.

آمال محمد على

بالنسبة لموضوع الأراضى الزراعية المستغلة حاليا يجب أن نعطى الصيانه وأعمال الصيانة الاهتمام الكافى. انا أتحدث من ناحية مشروعات الصرف - وخبرتى فى تخطيط الهيئة منذ انشائها حتى الآن فلقد اعطينا اهتماماً كبيرا لتنفيذ مشروعات الصرف لتزويد الأراضى الزراعية بمصارف عامة مكشوفة فى الـ ٧,٢ مليون فدان كما ان استراتيجيتنا تخطط لتزويد ٦,٢ مليون فدان من الأرض الزراعية بصرف مغطى. لكننا لم نعط أهمية كبيرة لأعمال الصيانة رغم أن صيانة هذه المصارف وهذه الشبكات تؤثر تأثيراً كبيراً جداً على الحفاظ على الأرض الزراعية. فالأرض الزراعية رغم تزويدها بشبكات صرف مغطى لكن من الممكن أن تكون الشبكة مسدودة أو غيره فتؤثر تأثيراً سيئاً وتؤدى الى ارتفاع المياه وتمليحها أكثر مما لو كانت غير مزودة بمصرف وبالتالى نحن بدأنا فى توفير الاستثمارات المالية الكافية لأعمال الصيانة ونؤكد على ضرورة غسل جميع الشبكات وصيانة المصارف العامة ونزيل الحشائش مرتين على الأقل سنوياً ليظل المصرف نظيفا بحيث يؤدى دوره فعلا فى صرف الأراضى الزراعية صرفا جيداً وزيادة المحصول الزراعى كما هو الهدف من هذه المشروعات التى نقوم بتنفيذها.

استراتيجيتنا بالنسبة للحفاظ على الأراضى الزراعية هى تزويد جميع الأراضى بشبكة الصرف المغطى لكن يحد من ذلك مقدرة الشركات المنفذة فهى ذات طاقة معينة لاتزيد عن ١٦٠ ألف فدان فى السنة وهذا سيؤدى الى تأجيل بعض الأراضى الزراعية وهناك خطة نسير عليها حتى عام ٢٠١٢.

بالنسبة للأراضى الجديدة - كما قال الدكتور عبده شطا - فهى أراضى مغلقة مثل سيناء وسيوه وقد بدأنا عمل تصميمات جديدة لصرف هذه الأراضى بحيث لاتؤثر على البيئة لأنه ليس منطقيا أن أحسن منطقة وأفسد أخرى وهذا سيتم بمشاركة أجنبية لوضع التصميم الأمثل لهذه المناطق المغلقة. أما أراضى الفشن وسمالوط وجميع الأراضى المتاخمة للوادى الجديد فان شاء الله يعمل تصور للتصميم وبدأ تخصيص اعتمادات مالية لهما لأن هذه الأراضى هامة فى الوادى القديم ونحن نعمل فيها.

عبد السلام جمعه

الأرض القديمة حقيقة فيها هدر بسبب نقص الصيانة حيث إن الصرف الصحى فى بعض المناطق يدمر التربة الزراعية نفسها اذا أسيء انشاءه. اما ماتقوله الاستاذة آمال من أن المشكلة فى تنفيذ مشروعات الصرف هى الطاقة المحدودة للشركات الكبيرة، فإننى لا أرى انها المشكلة.. ولكن المشكلة أن هذه الشركات الكبيرة ليس لديها حجم العمالة الفنية المطلوبة للإشراف على هذه الأعمال فتضطر الى اللجوء الى مقاول باطن ثم مقاول باطن ثانى وهكذا فتكون النتيجة أن الصرف مفروض أن يكون على عمق ١٤٠-١٦٠ سم نجده فى التنفيذ على عمق ٨٠ سم أو ٦٠ سم فتكون النتيجة تطبيل الأرض ولذلك فان الدلتا الآن عايمه على بركة مياه وتعتبر مخزن مياه حيث أصبح مستوى المياه فى بعض المناطق على بعد ٨٠ سم أو ٦٠ سم وبدأ يهدد بعض الزراعات فى الصيف.

أيضا موضوع الأرز ومساحات الأرز لابد من حسمها بين وزارة الزراعة ووزارة الأشغال، يجب أن يكون هناك دورة ويجب عدم زيادة المساحة عن الرقم المتفق عليه بين الوزارتين وقد تم زراعة مليون فدان مع الأصناف الجديدة رغم أن الرقم السابق المتفق عليه هو ٧٠٠ ألف فدان وكان هناك بروتوكول بين الوزارتين أن تصل الى ٧٠٠ ألف فدان قبل عام ٢٠٠٠ ثم تقل تدريجيا. نحن الآن بتوفيق من الله وبواسطة الأصناف المبكرة وبنفس كمية المياه نزرع مليون فدان بدلاً من ٧٠٠ ألف فدان فقط.

الموضوع الثانى وهو العدوان على الأراضى القديمة، هذا حدث فى مساحات محدودة جداً بالنسبة للناس الذين استردوا أرضهم وكان هناك قانون يعطيهم ١٠٠ متر ولم يستفد بذلك كل الناس لكن أود القول إن الأراضى القديمة هى أكبر ثروة قومية تملكها مصر ولايجب مطلقاً الاعتداء عليها مهما كان السبب .اذا أردت انشاء مدرسة لابد من الخروج خارج الوادى أو ليس امامى سوى التوسع الرأسى فى المبانى رغم وجود من يعارضون ذلك حفاظاً على الجو الريفى - رغم أنه لم يعد لدينا جو ريفى لنحافظ عليه- فالفلاح يعمل فى الأرض وينتج ولكنه الآن أصبح يعيش مثل سكان المدينة.

موضوع المياه حقيقة - لو سمحت لى الأستاذة آمال - وزارة الأشغال تركته فى مراحل كثيرة جدا وخاصة فى الأراضى الجديدة. كان المفروض عند حفر بئر لابد من أخذ تصريح ولكن ألغى ذلك واصبح كل من يريد يقوم بالحفر وفى أى مكان مما جعل الآبار بجوار بعضها فأدى ذلك الى تملح الأرض. الأراضى الجديدة فى النوبارية وخلافه، وزارة الكهرباء رفعت أسعار الكهرباء مما جعل المستثمرين يتجهون الى انشاء القرى السياحية. لذلك فان هذا الموضوع يجب مناقشته والاتفاق عليه بين الوزارات.

عبد الفتاح ناصف

أنا متفق مع الدكتور عبد السلام على الأولويات التى لها طابع اقتصادى وسياسى وزمنى فيجب على الوزارات المعنية أن تنسق فيما بينها، وهى ضرورة قومية لأننا نتحدث عن تنمية مصر ومواجهة تحدى معين وتطورات داخلية وخارجية ودولية كثيرة تجعلنا نفكر بجدية وننسق بين الجهات المخططه على المستوى المركزى وتفعيل هذه الأبعاد المؤسسية مجتمعة.

ممدوح الشرقاوى

الأخ الدكتور عبد القادر أثار سؤالا على قدر كبير من الأهمية وهو هل الخروج بالزراعة المصرية للمناطق الصحراوية مع اقامة المدن والمجتمعات العمرانية فى الصحراء يمكن أن يساهم فى حل هذه المشكلة؟ ولدى على ذلك تعليق واعتقد - وهذا سيجرنا الى كلام قاله الدكتور سيد - أننا لو نظرنا للدلتا سنجد مدنا مقامة بالقرب من الصحراء وامتدادها ومدن داخل الدلتا نفسها.

اذا نظرنا الى تجربة مصر فى اقامة المدن الجديدة أعتقد أنها لا تساهم فى حل مشكلة الريف أو المناطق الريفية والزراعة بمعنى أن المدن الجديدة التى اقيمت فى غالبها اما فى العاشر من رمضان وهى امتداد لمدينة القاهرة، ثم مدينة السادس من اكتوبر نفس الشىء ومدينة السادات الى حد ما، ثم مدينة أخرى وهى مدينة الشروق وأعتقد أن هذه المدينة ستتضمن جزءا لابأس به من المبانى الفاخرة.

فى الوقت الذى نتحدث فيه، تعلم الدولة جيدا أن هناك مشكلة فى أن الأرض الزراعية يجب أن لاتمس وهناك زيادة سكانية والناس تبحث عن مساكن هل فكرت الدولة فى اقامة المجمعات العمرانية فى اماكن بعيدة خارج المناطق الزراعية وبحيث ان الذى يتم خروجه من الوادى ليس المقيمين فى قلب المدن. فالقاهرة عندما يتم لها امتداد فى الصحراء ليس هناك مشكلة ، لدينا المساحات كثيرة، لكن المشكلة فى الموجودين فى قلب الدلتا والمناطق الزراعية . هل تم حصر للسكان وعمل دراسة للزيادة السكانية فى المناطق الزراعية؟ ايضا كيفية سحب هذه القوى البشرية الى خارج هذه المناطق الزراعية بحيث نتوسع أفقيا الى جانب التوسع الرأسى الذى أشار اليه الدكتور عبد الفتاح وذلك فى المبانى السكنية، وهذا سيجرنا الى كلام قاله الدكتور عبد القادر من أن المدن الجديدة أسست ليس لخدمة المناطق الريفية بقدر ماهى موجهة لخدمة المناطق الحضرية والتى ليس بها مشاكل فيما يتعلق بعملية الامتداد.

بالنسبة للموارد الاستثمارية درجنا على أن نسأل من أين نأتى بالمستثمرين ومن اين نأتى

بالقروض؟ ولكن لى تصور سأطرحه وهو تصور متواضع جدا وهو أن الشعب المصرى منذ عام ١٩٥٢ ومن بعد التأميم ساهم مساهمة ايجابية فى تكوين القطاع العام المصرى والذى هو ملك للشعب المصرى. اذا كانت خصخصة القطاع العام ستأتى بحصيلة من بيعه لماذا لاتقوم الدولة بتخصيص جزء من هذه الحصيلة لبناء مثل هذه المدن وتعميرها وبيعها للناس الذين سيتم نقلهم على أن يتم تحصيل قيمة التكلفة بعد فترة زمنية مناسبة.

عبد الفتاح ناصف

من واجبى بحكم التخصص التعقيب على هذه النقطة . المدن الجديدة ليست كلها مدنا جديدة اسمها مجتمعات عمرانية جديدة وبعضها زراعى.

النقطة الثانية وهى النقطة الأخيرة التى أثارها الدكتور ممدوح فيما يتعلق ببيع القطاع العام أو خصخصة القطاع العام، يكفى أن أذكر أن البنية الأساسية للخروج الى سيناء والخروج الى توشكى قدرت بمئات المليارات على حساب الحكومة، إذا اخذت مثالا واحدا طلمبة رفع المياه فى توشكى ستتكلف ١,٦ مليار جنيه تساوى ٧ أضعاف تكلفة السد العالى. من أين تأتى الدولة الا من موارد من هذا القبيل؟.

أيضا المدن الجديدة دائما يأتيها اناس ليس فقط من المناطق الحضرية، يأتى اليها اناس من الريف ايضا لانها عادة تكون قريبة من مناطق زراعية اذا لم تكن أصلا مجتمعا زراعيا وعادة ماينتقل اليها اناس يعملون وليس لديهم أرض أو لديهم مساحات محدودة من الأرض.

المحور الثانى: حتمية امتداد الزراعة إلى الصحارى المصرية

عبد السلام جمعه

أكبر مشكلة لدينا هى مشكلة المياه والأرض.. والأراضى الجديدة ليست بالضرورة سيئة. ولكن المشكلة تكمن فى الادارة المزرعية. وهذه الادارة نوعان .. إدارة جيدة.. وإدارة سيئة. الادارة السيئة تتمثل فى أناس يحجزون الأرض ولايستغلونها حيث تقنياتها موجودة ومتاحة بدليل أن هناك أناسا ناجحون جداً وانتاجهم متميز حيث التكنولوجيا موجودة على الأقل فى كيفية تسيير العمل . وإنما المشكلة فى كيفية توفير المياه للاحتياجات القادمة.

أما بالنسبة لتوافر الاستثمارات المطلوبة فأعتقد أنها موجودة بدليل حركة النشاط العمرانى فى الساحل الشمالى حيث نجد البعض الذى شيد قرى سياحية ومجمعات لكى يعيش فيها يومين أو أسبوعا كل عام وينفق عليها صيانة أكثر من تكلفة معيشته فى فندق.

عبده شطا

تعقيب سريع جداً، بالنسبة للسكان فى خلال الخمس سنوات الماضية كان لي شرف المشاركة فى البرامج التخطيطية لتنمية عدد من الأقاليم فى مصر .وكان من الملاحظ أن منخفض وادى النيل يعانى من زيادات متتالية فى السكان وقد أشير فى بعض هذه الدراسات أنه لابد قبل عام ٢٠١٧ من أن نجد الوسيلة لإعادة توطين ١٠ مليون مواطن . وبالأمس القريب كنا نتحدث عن توطين ٣ مليون من السكان فى شبه جزيرة سيناء وكانت هناك معوقات تحول دون ذلك، فأنا أقول وبدون تفصيلات إنه لابد أن تبدأ برامج تأهيلية من الآن - كان يجب أن تبدأ من ٥٠ سنة مضت - لتأهيل السكان فى الوادى للخروج، وتأهيل السكان خارج الوادى لقبولهم وهذه نقطة مهمة جدا حيث إن السكان خارج الوادى يكونون بصفة عامة جماعات بشرية لافظة أى لاتقبل أفرادا من خارجهم واكرر القول إنه لابد أن يبدأ البرنامجان معا: تأهيل سكان الوادى للخروج وتأهيل البدو لقبول هؤلاء السكان.

عبد الفتاح ناصف

هذه نقطة إضافية لتقليل المدى البعيد الذى أشرت إليه بحيث يمكن أن نقلل السنوات أو المدة الطويلة المتوقعة إلى أقل من المعتاد باجراءات وسياسات تساعد فى تقليل هذه المدة من خلال تأهيل الطرفين النازح أو الخارج من الدلتا والوادى، والطرف المستقبل المتمثل فى البدو.

عبده شطا

اضافة أخرى، لقد اتيح لى فى فترة من فترات العمل أن اطلع على دراسات الإستيطان فى بعض الدول وقد وجدت أنه لكى يتم قبول فرد فى مستوطنه من المستوطنات لابد أن يجيب على ٤٠٠ سؤال وهذا يدل على أن توطين أو اعادة توطين مواطن عمليه ليست سهلة لذلك فان برامج التأهيل التى نتحدث عنها لابد أن تكون مدروسة بعناية كبيرة. فى مصر يوجد فى الوقت الحالى مايسمى بمشروعات توطين الخريجين، ومن المؤسف أن مايجرى فيها نوعا من العبث. شيء ثالث وهو

أن الاتحاد السوفيتى القديم خاض تجربة فى وقت مبكر متعلقة بصحراء سيبريا وقد كانت خالية من السكان فعملوا مشرع لتوطين السكان من وقت مبكر منذ حوالى ٢٠ أو ٣٠ سنة وعملوا مظلة كبيرة وكيفوا الجو تحتها وبدأوا تربية جيل سمى الجيل السيبرى يولد ويتزوج وينجب ويتعليم ويعيش فى هذه البيئة. نحن فى مصر فى حاجة الى برامج من هذا النوع وبسرعة فائقة جدا.

السيد كيلانى

واضافة ثانية لما قاله د. عبده شطا بخصوص المناهج التنموية الخاصة فى عملية الاستيطان ، انا اشعر انه ليس لدينا عقيدة استيطانية، وحتى الآن ليس لدينا عقيدة ثابتة فما يتعلق بالاستيطان فى المناطق الجديدة مثل سيناء. فعملية تدريب الناس التى اقترحها د. شطا فى الأجل الطويل لابد أن يواكبها عقيدة بان ارض مصر غير المأهولة لابد ان يعيش عليها بشر ولابد من التوسع على الحيز المكانى المصرى. ومن هنا وحتى توجد أو تزرع عقيدة للسكان الجدد فى المناطق الجديدة لابد ان يتعلم الفلاح كيفية زراعة الارض الجديدة فى المناطق الجديدة ويتعلم كيف عاش الانسان فى الصحراء منذ الاف السنين ويستفيدمن خبرة من مارس هذه الحياة ، فهو انسان عاش مع الرمال التى أفنت جيش قمبيز ، مع ذلك عاش هذا الانسان المصرى فى هذه المناطق وتلاءم مع بيئتها . ومن هذا يمكن خلق انسان قادر على التعامل مع بيئة جديدة عليه.

محمود عبد الحى

قضية الخروج من الوادى القديم الى رحاب الحيز المكانى لمصر بأكمله اعتبرها قضية استراتيجية يجب أن نعمل على تنفيذها من منظور استراتيجى طويل الأجل بغض النظر عن مقارنات التكلفة/ العائد فى الأجلين القصير والمتوسط. الخروج إلى المناطق غير المأهولة فى الحيز المصرى ككل، وتعميرها وتثبيت جذور المجتمع المصرى بها مكسب هام للتنمية الشاملة فى مصر، فضلا عن تلبية اعتبارات الأمن القومى المصرى.

ومع ذلك لا أدرى لماذا نطرح الخروج من الوادى على أنه قضية توسع زراعى بالدرجة الأولى ، بينما يمكن النظر إليه على أنه توسع صناعى بنفس القدر من الأهمية. ومضمون ذلك أننا فى بحث قضية الخروج من الوادى يمكن أن نستكمل نظرتنا إلى هذا المشروع القومى باعتباره توسعا صناعيا موازيا للتوسع الزراعى، ويلتقى معه فى كل عمليات التصنيع التى يمكن أن تصاحب نشاط الاستزراع فضلا عن أن يكون التوسع الصناعى منطلقا لعمليات توطين واعادة توطين لكثير من

الصناعات التى تناسبها البيئة فى جنوب الوادى، وربما لو جعلنا العمران الصناعى مدخلاً رئيسياً فى التعامل مع تنمية جنوب الوادى تتراجع أهمية بعض العقبات التى يتردد الحديث عنها محليا واقليميا، خاصة من حيث ضمان استمرار الموارد المائية لاستمرار الأنشطة الزراعية بهذه المنطقة. ومن هنا أرى أن التفكير فى التصنيع بجنوب الوادى لايجب أن يقتصر على التصنيع المرتبط بالزراعة وإنما يجب أن يمتد لصناعات أخرى كثيرة ويكون فرصة حتى لإعادة توطين كثير من الصناعات التى ربما يكون استمرار وجودها فى الوادى القديم سببا فى تزايد مشكلات البيئة على وجه الخصوص.

البديل الذى طرحه أستاذنا الدكتور عبد السلام - ولست متخصصا فى الزراعة- كان دائما يأتى على ذهنى كنوع من التفكير أو الرؤية العامة لقضية استصلاح الأراضى. أقول إن المحافظات المصرية بامتداد الوادى القديم متاخمة للصحارى من اليمين والشمال. لماذا لايتم التوسع التدريجى وبطرق بسيطة جدا على حدود هذه المحافظات؟ لكننا اخترنا البديل الآخر وكما قلت يمكن من الناحية الاستراتيجية أن يكون مقبولا لكن هذا لايعنى عندما أطرح المشاكل المختلفة لمواجهة التحديات التى تواجهها مصر فى مجال الزراعة أن أظل حبيس أنواع من التفكير التقليدى فى حل المشاكل المختلفة.

تحدث أستاذنا الدكتور شطا عن قضية التصحر وزحف الرمال ... الخ، لماذا لايكون هناك عملية زراعة للأشجار المثبتة للتربة فى مناطق الكثبان الرملية. وهذا لن يكلفنا تكاليف كثيرة وهناك دول صحراوية كثيرة قامت بهذا المجهود وحمت نفسها من عملية التصحر.

التصورات المطروحة لاستغلال الأراضى الجديدة فى الوادى الجديد وفى الجنوب أعتقد أنها لاتساعد كثيرا على تحقيق الهدف الاستراتيجى لنقل جزء هام من التكدس السكانى من الوادى القديم إلى الوادى الجديد فى الجنوب. فإذا كان التفكير فى إستغلال هذه الأراضى يذهب إلى إمكانية تخصيص مساحة تصل إلى عشرات الآلاف أو المائة ألف فدان للفرد، لاأعتقد أن هذا يبشر بخروج ذى مغزى أو ذى أهمية من الوادى القديم الى الوادى الجديد لأن مثل هذا الاستثمار سوف يؤدى الى الاعتماد على الميكنة العالية جداً وعلى الاستيراد أساسا وسيترك أبناءنا من الشباب فى الوادى القديم مكدسين كما هم. يقال إن مجموعة الصناعات والأنشطة المكملة يمكن أن تستوعب قدرا من الأيدى العاملة ولكن مثل هذه الأنشطة سوف تصبح هى الأخرى، بالضرورة وبالتبعية لنمط الاستغلال الزراعى فى الملكيات العملاقة، أنشطة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا وقليلة العمالة. لماذا لانتبنى نمط الشركات المساهمة ذات القاعدة العريضة من ملاك الأسهم من الشباب الذين نربط بين ملكيتهم للأسهم وعملهم فى هذه الشركات بالجنوب.

من أكبر أوجه الدعايه لمشروع الوادى الجديد أنه سيخرج محاصيل زراعية نقية مستوفاه لشروط السلامة والأمن البيئى وتصدر للخارج كما لو كنا نحن بشرا من الدرجة الثانية أو الثالثة علينا أن نأكل المحاصيل الملوثة ونصدر الجيد للأجانب. فى رأيى أن الشىء الآمن بيئيا يكون للمصريين أولا لأننا لسنا المسئولين وحدنا عن تلوث البيئة سواء على المستوى المحلى أو على المستوى العالمى حيث من المعروف أن الدول الصناعية أو الدول المتقدمة ساهمت فى هذا التلوث بالدرجة الأولى أكثر من دول العالم الثالث كما أن هذه الدول هى الأقدر على علاج آثار هذا التلوث.

السياسة العامة لإستزراع الأراضى الجديدة للأسف لاتشجع عامة المواطنين على الخروج لأن الفدان فى سيناء يباع بـ ٣٥٠٠ جنيه وهذه تكلفة عالية اضافة الى العبء النفسى والاجتماعى للخروج الى سيناء أو الوادى الجديد ايضا قرأت فى احدى الدراسات أن سعر الفدان فى توشكى وشرق العوينات وصل الى مثل ذلك وأكثر فلابد من تخفيف الأعباء لتشجيع المواطنين للانتقال للمناطق الجديدة.

عبد القادر دياب

دعونا أولا نناقش هذه القضية بعد تحديد أهدافها وأولوياتها وكذلك محدداتها ومعوقاتها. ومن حيث الأهداف فيعد خلق فرص العمل المنتج والحد من التزاحم والضغط السكانى المضطرد فى مناطق الدلتا والوادى من بين أولويات هذه الأهداف، ويتوازى مع ذلك أيضاً زيادة الانتاج الزراعى لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من الغذاء وبالتبعية السعى نحو تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات الزراعية أو كليهما. أما من حيث المحددات فتأتى فى مقدمتها ضخامة الاستثمارات المطلوبة لاستيطان المناطق الصحراوية - بسبب غياب البنية الأساسية بها- ويتوازى معها أيضا انعدام التواجد البشرى أو انخفاض كثافته فى كثير من المناطق الصحراوية خاصة فى جنوب الوادى مما يعنى بالتالى غياب اسواق المحاصيل الزراعية وهو ماقد يفرض بدوره بعض المشاكل المتصلة بتسويق المنتج الزراعى، وتوفير الأيدى العاملة اللازمة للزراعة فى هذه المناطق. ومن بين المحددات تزايد الندرة النسبية المتوقعة فى مياه الرى المتاحة، وما تفرضه من ضرورة استخدام نظم وتكنولوجيا رى متطورة ، أضف إلى ذلك ما قد يوجد من محددات أخرى فى كثير من هذه المناطق ومن بينها ما ذكره استاذنا دكتور عبده شطا من كونها مناطق مغلقة غير متصلة بمصادر الصرف الزراعى فى جنوب الوادى.. أو طول فترة التفريخ فى مثل هذه البرامج أو الاحتمالات الضعيفة لاسترداد الدولة لاستثماراتها العامة التى تنفقها أو تحقيق ايرادات منها.

فى إطار هذه الأهداف والمحددات قد يرى البعض فى المزارع الكبيرة القدرة على تحقيق هذه الأهداف والتعامل مع هذه المحددات مستندين فى ذلك على مجموعة من المبررات.

وفى المقابل قد يرى البعض الآخر فى المزارع الصغيرة والمتوسطة القدرة الأكبر على تحقيق هذه الأهداف وأولوياتها وفى التعامل أيضا مع محددات ومعوقات الزراعة فى هذه المناطق وبشئ بسيط من التنظيم ودون إضافة الكثير من الأعباء الاستثمارية على الدولة.

إن ماذكرته عن وجود مبررات يمكن أن يستند عليها فى تأييد وجود أو سيادة المزارع الصغيرة أو المزارع الكبيرة إنما قصدت به التأكيد على أن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتوجه نحو التوسع الزراعى فى الصحارى المصرية مع تقليل عوامل المخاطرة أمام الاستثمارات فى هذا المجال يجب ان يستند على وجود توليفة متنوعة من المزارع الصغيرة، والمتوسطة والكبيرة، بحيث تتفاعل معاً فى التعامل مع معوقات التوسع الزراعى فى هذه المناطق، وتساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المأمولة. وهنا أتصور أن يكون للمزارع الصغيرة والعائلية الوزن الأكبر فى هذه المناطق من حيث العدد وفى مساحة إجمالية تبلغ مالايقل عن ٥٠٪ من مساحة الأراضى المستهدف زراعتها بها وذلك لأنها الوسيلة لزيادة اعداد المهاجرين الى هذه المناطق ، فضلا عن أن المجموعات المستفيدة منها تشكل المجموعات المستهدفة بخلق فرص العمل فى هذه المناطق من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن وجود هذه المزارع فى حد ذاته يعد عاملا مساعداً على توفير الأيدى العاملة الزراعية اللازمة لغيرها من المزارع المتوسطة والكبيرة فى هذه المناطق . أما باقى المساحة فيمكن تخصيصها للمزارع المتوسطة والكبيرة والتى بطبيعة الحال يتوقف عددها ومساحة حيازتها حسب الطلب. وهنا أيضا لا أتصورأن نذهب بحدود مساحة المزرعة الكبيرة لتصل الى بضعة عشرات من آلاف الافدنة، بل أتصور أن تصل الى بضعة آلاف على أقصى حد، وذلك لاعتبارات ضمان كفاءة إدارة النشاط الزراعى بها ودون الدخول فى متاهات سوء الادارة وتعطيل استغلال موارد زراعية نحن فى حاجة الى استغلالها.

وبالنسبة للمجموعات المستهدفة بالمشاركة فى التوسع الزراعى بالصحارى المصرية وأولوياتها فاننى اتصور ان تكون الاولوية فى ذلك للمعدمين من فقراء الريف المشتغلين فى الزراعة وكذلك لحائزى المساحات الصغيرة والقزمية من الاراضى الزراعية فى الدلتا، والوادى، وقد ينضم اليهم فى نفس الاولوية أصحاب المدخرات الصغيرة من أصحاب المعاشات الراغبين فى الاستثمار فى هذا المجال وذلك باعتبار هذه الفئات هى التى تنتشر بينها البطالة مع انخفاض مستوى دخولها كما انها تشكل

بطبيعتها أصحاب المزارع الصغيرة المتوقع وجودها فى هذه المناطق والتى يمكن ان توفر المبررات التى يستند عليها لتواجد هذه الفئة من المزارع فى هذه المناطق، وذلك فضلا عن قدرتها على تحمل الاعباء المعيشية القاسية فى أول سنوات استيطان هذه المناطق. وقد يكون من بين الراغبين فى الاستثمار فى الزراعة فى هذه المناطق كذلك بعض حائزى أو مالكى المزارع المتوسطة والكبيرة بالدلتا والوادى لرغبتهم فى توسيع ملكيتهم من الاراضى الزراعية ، وبالتالى اتصور اذا ماوجدت هذه الفئة أن تمنح نفس الأولوية باعتبارها من الفئات ذات الخبرة بممارسة النشاط الزراعى ولها القدرة على تحمل الأحوال المعيشية القاسية فى السنوات الأولى من الاستيطان الى جانب اعتمادها والى حد كبير على العمل العائلى المتاح لديها فضلا عن ماقد يتاح لديها من موارد مالية تمكنها من الاستثمار فى هذا النشاط دون تأثرها بما يسمى طول فترة التفريخ لرغبتها فى توسيع ملكيتها وتحسين مستوى معيشتها مستقبلا. أما المجموعات الاخرى من المستثمرين بما فيهم المستثمرين الكبار فأتصور أن تتحدد أولويات كل منهم وفقا لمعايير محددة أولها الاستعداد والجدية فى ممارسة النشاط الزراعى، وتوافر موارد التمويل الذاتى لديهم.

وبالنسبة للحافز لجذب هذه المجموعات نحو المشاركة فى زراعة المناطق الصحراوية فإننى اتصور انه يمكن ان يترجم فى مجموعة من العوامل أولها: مساحة الحيازة الزراعية التى يمكن أن تمنح للفرد من كل من هذه المجموعات باعتبارها مؤشرا لحجم الدخل الذى يتوقعه الفرد الراغب فى المشاركة، حيث يفترض أن تحقق الحيازة المخصصة له فى هذه المناطق دخلا أعلى من دخله فى موطنه الأصلى وبما يحفزه على الهجرة والاستيطان. وهنا أتصور أن حيازة مساحتها مابين ٣-٥ أفدنة بالنسبة للأسرة الزراعية غير الحائزة لأراضى زراعية (حسب عدد أفراد الأسرة وقوى العمل البشرى منها) قد يكون فيها الحافز على استيطانها هذه المناطق. وقد تصل مساحة هذه الحيازة مابين ٥-١٥ فدانا بالنسبة للأسرة الزراعية الحائزة لمساحة قزمية وصغيرة أو للأسرة من صغار المدخرين وذلك حسب عدد أفرادها وقدرتها المالية وقوى العمل البشرى بها، أما بالنسبة للمجموعات الأخرى فمن الطبيعى أن تختلف مساحة الحيازة المحفزة لكل منها حسب قدراتها المالية المتاحة وتوقعاتها بالنسبة للدخل أو العائد المتوقع منها من ناحية، ويحكمها من ناحية أخرى حجم الأعداد الراغبة والمساحة المطلوبة بالقياس الى المساحة المفترض تخصيصها لها من ناحية أخرى. أما العامل الثانى فيتمثل فى ضرورة توافر الخدمات الاجتماعية الضرورية بمستوى يماثل حده الادنى ذلك المستوى الموجود فى الموطن الاصلى للمستوطنين . أما العامل الثالث فيتمثل فى الاعفاءات الضريبية على الاستثمارات فى هذا المجال ولفترة تماثل فترة ماقبل الوصول الى الانتاجية الحدية للأراضى الزراعية كحد أدنى. وفى هذا

الشأن أيضا فإنه لمن المتوقع أن يطالب المستثمر الكبير بإعفاءات جمركية على وارداته من السلع الاستثمارية اللازمة لنشاطه الزراعى، وهو ماقد لاتسمح ظروف المجموعات الصغيرة المستهدفة من الاستفادة بها حيث اعتمادها على الأسواق المحلية فى مشترياتها من مثل هذه السلع، مما يتطلب منحها مزايا مالية فى صورة أخرى لمقابلة الاعفاءات الجمركية الممنوحة لكبار المستثمرين، وأتصور أن تكون هذه المزايا فى شكل دعم غذائى فى السنوات الأولى من الاستيطان أو دعم تكلفة البنية الاساسية الزراعية المرتبطة بالمساحات المخصصة لها. أما العامل الأخير فيتمثل فى ضرورة مساندة الدولة للمجموعة المستهدفة من صغار المستثمرين فى تشكيل التنظيمات التى تساعدها فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى، والمساعدة فى تجميع وتسويق فائض الانتاج لديها، أو تدبير وتوفير مايلزمها من سلع استهلاكية معيشية فى السنوات الاولى من الاستيطان . كما يدخل فى ذلك بطبيعة الحال توفير مصادر الائتمان اللازمة لمنح القروض الاستثمارية والانتاجية لهذه المجموعات وبشروط تناسب وطبيعة الاستثمار فى هذا النشاط.

أما بالنسبة لإدارة برامج التوسع فى مناطق الصحارى بكفاءة وبدون اهدار للموارد، فأتصور أنها تبدأ بالاختيار الجيد للأفراد من بين المجموعات المستهدفة وعلى نحو يسمح بالتأكد من وجود الحافز والاستعداد لدى من يختار على ممارسة نشاط الزراعة واستيطان هذه المناطق .ومن المتصور أن تمر حيازة الأرض الزراعية فى هذه المناطق بعدة مراحل تمهيدية سابقة لتملك الأرض الزراعية بغرض التأكد من جدية الحائز فى الاستثمار وممارسة نشاطه الزراعى. حيث أتصور أن تبدأ المرحلة التمهيدية الأولى بالنسبة للحيازات الصغيرة والمتوسطة فور التعاقد مع الحائز وتستمر لفترة تتراوح مابين ١-٢ سنة يتم خلالها التأكد من تنفيذ الحائز لأعمال البنية الأساسية والاستصلاح الداخلى لحيازته، وتمنح الأرض له خلال هذه الفترة بدون مقابل تمهيدا لاستئجارها بعد التأكد من تنفيذه للأعمال المذكورة مع اقامة الاسكان اللازم لمعيشته. أما المرحلة التمهيدية الثانية فتبدأ بالنسبة لمن استكمل المرحلة الأولى وتستمر لفترة تتراوح مابين ٢-٣ سنة يمارس خلالها الحائز أعمال الاستزراع وزراعة المحاصيل الزراعية مقابل ايجار سنوى رمزى يتفق عليه مع الحائز عند التاقد على هذه المرحلة ، وذلك تمهيدا لشراء الأرض عند انتهاء هذه المرحلة بالنسبة لمن حقق نتائج مقبولة فى نشاطه الزراعى على ان يخصم الايجار المدفوع خلال هذه الفترة من مقدم الشراء مع نهاية هذه المرحلة. أما المرحلة الأخيرة فتبدأ ببيع الأرض للحائز وفقا لشروط البيع المتعاقد عليها، وسداد الاقسام المستحقة والتى يفترض أن تتناسب وحجم الدخل السنوى المتوقع للحيازة الزراعية خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للحيازات الكبيرة والتى تتراوح مساحتها ما بين بضعة مئات أو آلاف الافدنة فأتصور أن تحدد الفترات التمهيدية لتملك

الأراضى الزراعية بها بناءً على نتائج دراسات الجدوى المقدمه حولها وبعد مراجعتها من الاجهزة المعنية. وفى جميع الحالات لايحق للحائز خلال هذه المراحل التمهيدية التنازل للغير عن حيازته، إلا فى مرحلة مابعد التملك وسداد كامل الثمن.

ويتصل بالجانب الادارى ايضا ضرورة ان تكون حقوق الحيازة الزراعية بشأن استخدام الأراضى الزراعية والمياه فى هذه المناطق واضحة . فطبيعة هذه المناطق الى جانب مشكلة الندرة فى مياه الرى تفرض على الدولة وضع مجموعة من الضوابط التى تحكم نشاط الأفراد فيما يختص بنوعية الزراعات المسموح بزراعتها وتلك غير المسموح بزراعتها كما يجب ان تحدد ايضا نظم واساليب الرى الواجب اتباعها فى الحيازة الزراعية كما يجب ان تمتد حقوق استخدام الأرض لتشمل حقوق الاسكان، بحيث لايسمح بوجود الإسكان المبعثر بل الاتجاه نحو تكوين المستعمرات السكنية الكبيرة للمساعدة فى توفير الخدمات الاجتماعية المطلوبة لاكبر عدد من المستوطنين وبأقل تكلفة ممكنه.

ان وجود الجهاز الادارى الحكومى المقيم فى مناطق التوسع الزراعى بالصحارى يعد ضرورة ليس فقط لمتابعة اعمال المستوطنين والنشاط الزراعى فى هذه المناطق بل ايضا لمراقبة تنفيذ اعمال البنية الاساسية، ونشاطات الخدمات الاجتماعية بها، وكذلك لتخطيط ووضع الحلول لما قد يظهر من مشاكل ومعوقات من واقع ممارساته العملية واتصاله بمجتمع المستوطنين فى هذه المناطق. صحيح أن الدولة قد بدأت خطواتها التمهيدية الأولى فى هذا الشأن فى الاتجاه الصحيح وبما يتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية ، إلا أنه من المتصور أن يلى ذلك تأسيس الجهاز الإدارى المقيم على مستوى كل منطقة قبل بدء عمل المستوطنين . ومن الأفضل أن تبدأ بأجهزة ادارية مبسطة من حيث أعداد العاملين وتخصصاتهم، ثم يتم التوسع فيه سواء من حيث التنظيم والتخصصات وفريق العمل وفقا لمراحل تطور النشاط الزراعى والاقتصادى فى هذه المناطق وتزايد اعداد المستوطنين. وفى هذا الشأن ايضا أتصور أن مشكلة تشتت التبعية الادارية لبعض مناطق التوسع الزراعى فى الصحارى أو غيابها بالنسبة للبعض الآخر يجب أن يوجد لها الحل قبل تأسيس هذه الاجهزة الادارية.

وبعد تأسيس هذه الاجهزة الادارية ينبغى أن تقوم المؤسسات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية فى هذه المناطق، وهنا أتصور - وبهدف التخفيف من الاعباء الاستثمارية المطلوبة من الدولة لهذا الغرض- أن يبدأ تأسيس هذه المؤسسات بأشكال غير مكلفة، ويمكن أن تقام منشآت متعددة الأغراض - بمعنى إنشاء مبنى مبسط يضم المدرسة . والوحدة الصحية / ومكتب أمن - ثم يتم تطويرها والتوسع فيها وفقا لمراحل تطور النشاط الزراعى والاقتصادى ، وأعداد المستوطنين فى

هذه المناطق، والذين يمكنهم بعد ذلك المساهمة فى تكاليف أعمال التوسع والتطوير المطلوبة.

عبده شطا

اسمح لى باضافة ،أقول أن هناك مشكلة مؤسسية فى مصر لم نستطع التخلص منها وهى أن المعاهد البحثية الخاصة بالمناطق الواسعة خارج الوادى تدار من القاهرة، وهو أمر ليس جيدا. والمرجو إنهاء هذا الوضع بحيث ننقل المؤسسات البحثية الى هذه المناطق وتقيم جنبا الى جنب مع المسئولين عن التنفيذ. خصوصاً المشروعات الكبرى مثل توشكى وترعة السلام والوادى الجديد.

عبد الفتاح ناصف

أود القول إن الدكتور عبد القادر كان له الحق فى الجزئية الخاصة بالبعد العلمى والمؤسسى وارتباطه بطريقة توصيل معلوماته الى القواعد التنفيذية ان احسنا التعبير فنأمل اذا كان هناك تعليقات حول هذه النقطة.

عبد السلام جمعه

موضوع المياه أعتقد أنه موضوع هام جداً لأنه فعلا المشكلة الحقيقية. المشكلة مشكلة مياه وليست مشكلة أرض، فالأراضى يمكن التوسع فيها وكل أرض ولها أسلوب زراعتها والتقنيات موجودة.

موضوع الملكية ، ليس هناك مشكلة فى ملكية كبيرة أو ملكية صغيرة فكل منهما له أسلوب ادارة فالاثنين يجب أن يسيرا معا الانتاج الكبير للتصدير. وعندما أتحدث عن القيمة المضافة لابد من وجود مزارع كبيرة تستطيع جلب التكنولوجيا المتقدمة وهذه لايجب الاعتراض عليها .

وهناك أيضا مشكلة النقل وهذه لابد أن يكون لها مستثمرون كبار لكى يتحملوا عملية الانتاج الكبير والنقل لذلك لابد للوزارات من التنسيق والتخطيط سويا حيث لايستطيع الفرد وحده أن يأخذ الأرض ويديرها وسيادة نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة يقول إن الزراعة فى الأراضى الجديدة بالذات إقامة واستقامة واقتدار.

إن أول مستثمر يتسلم الأرض يكون متحمسا لتملك الأرض والزراعة والانتاج وينفق عليها ويعمل بنية أساسية فيجد الأرض لاتعطيه عائدا فيقوم ببيعها لآخر الذى يأتى ليجد شبكة متهالكه وبدأ البئر يجف أو الشجر ينمو على خفيف فيقول أخلص منها فيبيعها لشخص ثالث. هذا الشخص